حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

هيئة المعرفة و التنمية البشرية
KNOWLEDGE & HUMAN DEVELOPMENT AUTHORITY

الرعاية والتربية

في مرحلة
الطفولة المبكرة
في دبي

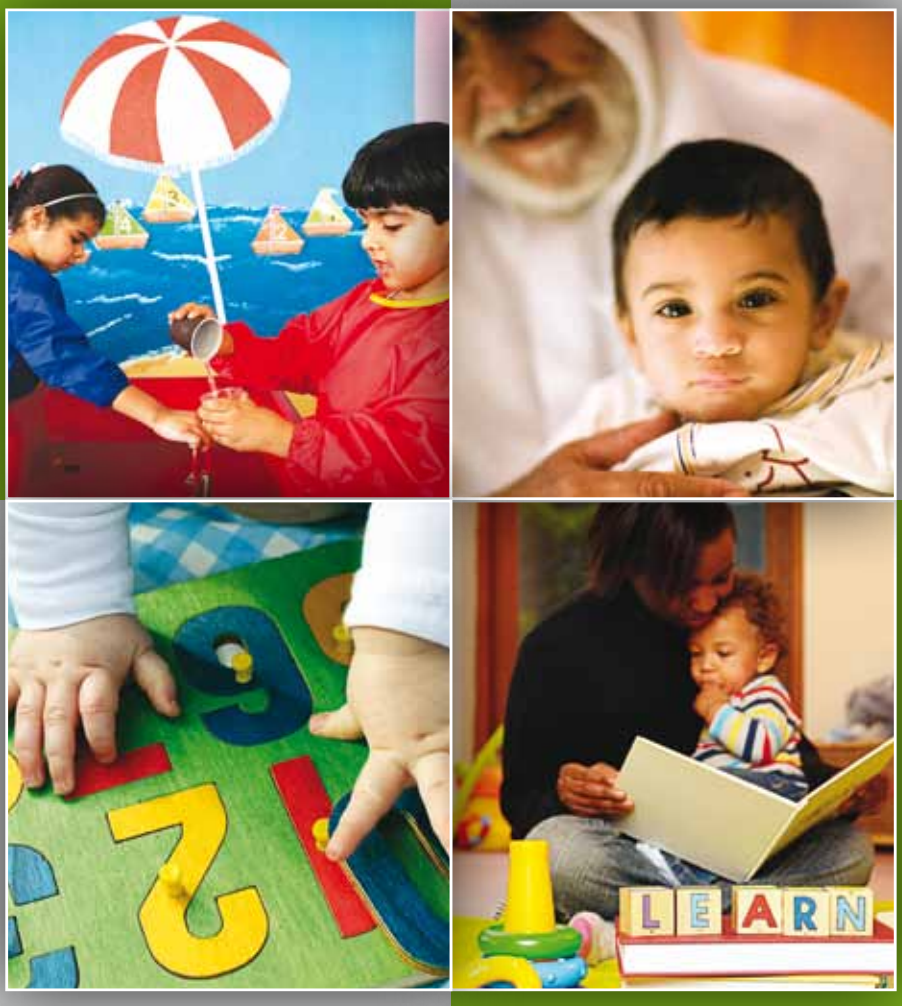

التقرير الموجز

الرعاية والتربية
في مرحلة الطفولة المبكرة في دبي

التقرير الموجز 2009

إعداد: الدكتور جون بنيت؛ باحث زائر

وحدة توماس كورام للأبحاث، جامعة لندن

دبي، 30 ديسمبر 2009

قام الدكتور جون بنيت بتقييم برامج الرعاية والتربية لمرحلة الطفولة المبكرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وكان الدكتور بنيت قد شغل منصب مدير وحدة الطفولة المبكرة والأسرة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وانتدب للعمل في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وقد نشر الدكتور بنيت العديد من التقارير الدولية حول سياسة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في البلدان النامية والمتقدمة، وهو عضو في مجالس العديد من الدوريات البحثية في مجال الطفولة المبكرة.

تنويه: تقرير «بنيت» لعام 2009 عن خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في دبي، هيئة المعرفة والتنمية البشرية، دبي

يرجى ملاحظة أن الوقائع والآراء المنشورة في هذا التقرير، تُعبِّر عن رأي المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر هيئة المعرفة والتنمية البشرية أو الجهات الرسمية في دبي.

شكر وامتنان

تعبر هيئة المعرفة والتنمية البشرية عن خالص تقديرها وامتنانها لجميع الأفراد والجامعات والكليات والمُؤسسات الحكومية والخاصة التي ساعدتها في إنجاز هذا التقرير من خلال مشاركة المعلومات والبيانات التي شكّلت مصدرا متميزاً وفريداً لهذا التقرير. وتُقدم الهيئة شكرها بشكل خاص لكل من:

وزارة الشؤون الاجتماعية:

موزة الشومي، ندى العلي، ضحى علي باني حماد، وفاء بن سليمان، ناظم منصور، آمنة الدهيل

وزارة التربية والتعليم:

د.فوزية بدري، مريم باوزير، نورة المري.

مؤسسة دبي للمرأة:

شمسة محمد صالح ، حصة تهلك، ميثاء قرواش

هيئة تنمية المجتمع:

إيمان جاد، بشرى الملا، خديجة زعزع، فاطمة الشامسي، طارق إبراهيم، حسين المسيح، غسان خليل

هيئة الصحة بدبي:

بيفان خاليجيان

مركز دبي للإحصاء:

عفاف بوعصيبة، علي حلوي، علي الصلاق، محمد ابو عيشة، نجيبة المرزوقي

جامعة زايد:

جون كريان، جلويسيس مايرز، رابعة السميطي، ليندا كولبرن

كليات التقنية العليا في دبي:

إيان بولتر، سيان إنغولدسبي، منى أبو غزالة

جامعة ولاية ميتشيغين، دبي:

كينون رايدر

مونتسوري الخليج:

هالة روماني

الأمانة العامة لسمو الآغا خان:

نعمت رينير

مركز آغا خان للتعلم المبكر، المركز الإسماعيلي، مؤسسة آغا خان:

ناوشاد رشيد، وعزيز مرشانت

اتحاد الحضانات في دبي

جميع مديرات الحضانات ومديرات رياض الأطفال وأولياء الأمور الذين تفضلوا بالموافقة على إجراء مقابلات معهم.

الفهرس

ملخص 8
مقدمة 9
الفصل الأول 10
السياق الاجتماعي للطفولة المبكرة في دبي 12
خدمات تعليم الطفولة المبكرة في دبي 13
الأبحاث العالمية حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 16
الفصل الثاني 19
واقع حوكمة وتمويل الخدمات في مرحلة الطفولة المبكرة 20
الحوكمة 20
توفير الخدمات الحكومية والربحية وغير الربحية 20
الترخيص 21
ضمان الجودة 23
جمع البيانات وإجراء الأبحاث 23
التمويل 24
الفصل الثالث 26
توفُّر خدمات الطفولة المبكرة 28
الحضانات 29
رياض الأطفال 29
توزيع الخدمات 31
الفصل الرابع 32
جودة خدمات الطفولة المبكرة 34
جوانب الجودة 34
معايير بيئة التعلم 34
اللغة العربية والثقافة الوطنية 36
بناء ثقافة الجودة 36
الاهتمام بأولياء الأمور 37
الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة 39
الفصل الخامس 40
القوى العاملة في مراكز مرحلة الطفولة المبكرة 42
مضمون المؤهلات 43
رواتب الكادر 43
الدعم والتدريب أثناء العمل 44
التوفر المستقبلي لكوادر العمل 44
الإماراتيون وخدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة 45
حماية الثقافة الوطنية واللغة العربية وتطويرهما 45
المنهاج 45
بعض الاستنتاجات: 46
المراجع: 47

قائمة الجداول والأشكال:

الجدول 1: تعداد الأطفال في دبي للعام 2008 مُصنفاً بحسب الفئة العمرية (من سنة إلى 6 سنوات)

الجدول 2: الحضانات في دبي وأعداد الأطفال الملتحقين بها

الجدول 3: أنواع الأسر وتوظيف العاملات في دبي

الجدول 4: صلاحيات الجهات الحكومية ذات الصلة بقطاع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

الجدول 5: تصنيف رياض الأطفال الحكومية، بحسب نتائج الرقابة المدرسية للعامين 2009 و2010

الجدول 6: أعداد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال المُرخصة والحضانات في دبي (2008)

الجدول 7: مواصفات الكادر التعليمي الذي يعمل في دبي ضمن خدمات التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة.

الجدول 8: مقياس الرواتب للمعلمين والمديرين في المدارس ورياض الأطفال الحكومية

الشكل 1: منحنى هيكمان – معدلات العوائد على التنمية البشرية عند الاستثمار في مراحل عمرية مختلفة

الشكل 2: اللغات المستخدمة في حضانات دبي

الصندوق الأول: معايير الرعاية بالطفولة المبكرة المعتمدة من مُؤسسة دبي للمرأة، 2009

الصندوق الثاني – روابط بين البيت والمدرسة في روضة الأنوار

ملخص

تـم إعداد هذا التقرير بتكليف من هيئة المعرفة والتنمية البشـرية، للاسـتفادة منه كتحليـلٍ أولي لـواقع الخدمات المتوفـرة فـي مرحلـة الطفولة المبكـرة في دبي، وبحيث يُشـكل الركيزة التـي ينطلق منها الحـوار بين مختلف الجهـات المعنيـة والمـؤثـرة في هذا القطـاع المهم، فهو يعـد أحد أولى المحـاولات لتقديم البيانـات والحقائق اللازمة، ومشاركة المعلومات، وتعزيز الوعي حول مرحلة الطفولة المبكرة. وقد توصلنا من خلال هذا التقرير إلى مجمـوعة من النتائج البارزة، نلخصها فيما يلي:

رياض الأطفال:

يلتحـق أكثر مـن 90% من الأطفال برياض الأطفال في دبي في الأعمار المناسـبة، لتتجـاوز بهذا معدلات الالتحاق بريـاض الأطفـال في الكثير مـن دول منظمة التعاون والتنميـة الاقتصادية (OECD)، فيما يـدل على وعي معظم أولياء الأمور بأهمية هذه السنوات في التحضير للتعليم المدرسي الإلزامي لأبنائهم.

يتسـم التمويـل المتوفر حالياً بكفاءته (معـدلاتٌ عالية لفرص التعلم المبكر بأقل تكلفـة على الإمارة) في ظل وجود فرصٍ لزيادة فعاليته. ويتلخص الوضع المثالي في توفُّر تمويلٍ يتسـم بكل من الفعالية (من حيث تحقيق كافة الأهداف الضرورية) والكفاءة (من حيث إنفاق الأموال العامة دون إسراف).

رغم التحاق أكثر من 90% من الأطفال برياض الأطفال في السـنة التي تسـبق التعليم المدرسـي الإلزامي، بأقل تكلفةٍ على الإمارة، إلا أن الاسـتثمار الحكومي القليل لا يتمكن من ضمان جودة الخدمات لكافة الأطفال الصغار في دبي.

يلتحـق 70.3% مـن الأطفـال الإماراتيين برياض الأطفال الخاصة، في ظل وجود فرصٍ لتحسـين جـودة الخدمات المتوفرة.

تتبايـن جـودة البرامج المتوفرة فـي رياض الأطفال، حيـث تُوفر بعض رياض الأطفال مسـتوىً متميـزاً من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين تحتاج رياض أطفالٍ أخرى للمزيد من التطوير.

الحضانات:

تبلغ نسبة المستفيدين من الحضانات من غير الإماراتيين 90%، وتبلغ نسبة الأطفال الإماراتيين بين سن الـولادة و 4 سنوات والملتحقين بالحضانات أقل من 5%.

عبَّـرت الأمهـات الإماراتيات في إحدى الدراسـات التـي أُجريَت، عن اهتمامهـن بخدمات الرعايـة والتربية في مرحلة الطفولـة المبكـرة، مـا يعنـي أن توفير خدمـاتٍ أفضل في هـذا المجال قد يلعـب دوراً فعالاً فـي اعتمادهن على الحضانات عـوضاً عن التربية المنزلية.

تُفيد المقارنة مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بوجود مجالٍ للتطوير في خدمات الحضانات في دبي. كافـة الحضانـات في دبي هي حضانـات ربحية خاصة، باسـتثناء حضانتين حكوميتين يسـتفيد منهما 43 طفلاً وطفلة.

تُشـكِّل كوادر الحضانات اللواتي تتحدثن العربية في دبي نسـبة 5.4%، مما يثير القلق حول الأطفال الذين تمثل العربية لغتهم الأم.

مقدمة

ما هي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؟

أشـارت الدراسـات في علم الدماغ والأعصاب إلى أهمية مرحلة الطفولة المبكرة، والتي عرَّفها العلماء على أنها الفترة ما بين الولادة وسـن الثامنة، حيث تُوضَع فيها أساسـات التنمية البدنية والاجتماعية والعاطفية والذهنية. وتتطور هذه المهارات بشكل متزامن وبصورة متداخلة ومترابطة فيما بينها، ويعتمد التطور في كل مرحلة على القدرات التي حققها الطفل في المرحلة السابقة.

وإدراكاً من هيئة المعرفة والتنمية البشرية للاحتياجات المختلفة للمتعلمين الصغار، وضرورة التمييز بين خدمات الطفولـة المبكـرة وخدمات المدارس في دبـي، فقد تبنت الفئة العمرية ما بين الولادة وعمر السادسـة كتعريفٍ لمرحلـة الطفولة المبكرة في دبي. وتشـمل هذه الفئة العمرية المرحلة السـابقة للتعليـم الإلزامي، والتي تبدأ في سن السادسة بحسب القانون الاتحادي.

تـمّ جمع البيانات من مصادر متنوعة مثل إحصائيات الوزارات الاتحادية والهيئات المحلية، والمقابلات مع الأطراف المعنيـة بهذا القطاع (مسـؤولو الوزارات، ومديرات المـدارس وأولياء الأمور)، إضافة إلى التقاريـر الدولية والزيارات الميدانية إلى الحضانات ورياض الأطفال.

الفصل الأول

السياق الاجتماعي للطفولة المبكرة في دبي

السياق الاجتماعي للطفولة المبكرة في دبي

تأسست هيئة المعرفة والتنمية البشرية في عام 2006 لتطوير كافة قطاعات التعليم والتنمية البشرية في دبي. ونقدم فيما يلي وصفاً للسياق الاجتماعي لقطاع الطفولة المبكرة في دبي.

التعداد السكاني: يبلغ إجمالي عدد السكان في دبي 1.646 مليون نسمة، وهو يشكل حوالي ثلث تعداد السكان في دولة الإمارات. ومن بين هذا العدد هناك 1.48 مليون نسمة (89%) من الوافدين، و 158,000 نسمة (11%) من المواطنين. ويبلغ معدل النمو السكاني 1.52% سنوياً، وإجمالي معدل الإنجاب لدى المواطنات 3.57%. ووفقاً للإحصاءات الرسمية لتعداد الإماراتيين في عام 2008، فاق عدد المواليد الذكور (54%) عدد المواليد من الإناث (46%). الجدير ذكره أن أحجام أُسر المواطنين في دبي كبيرةً، إذ يبلغ متوسط حجم الأسرة 7.45 فرداً، حيث تضم 49% من الأُسر ما بين 6 و 10 أفراد، فيما تضم 30% منها ما يزيد عن 10 أفراد. ويُظهر الجدول التالي تعداد السكان الحالي للأطفال في دبي بحسب فئاتهم العمرية، وهي كما يلي:

الجدول 1: تعداد الأطفال في دبي للعام 2008 مُصنفاً بحسب الفئة العمرية (من سنة إلى 6 سنوات).

الفئة العمرية للطفل	إماراتي	وافد	الإجمالي
1-2	4,954	12,331	17,285
2-3	4,005	11,753	15,758
3-4	3,980	11,951	15,931
4-5	3,738	10,849	14,587
5-6	3,675	11,030	14,705

المصدر: مركز دبي للإحصاء 2008

بيانات مرتبطة بتنشئة الأطفال ورفاهيتهم: يبلغ معدل وفيات الأطفال الرُّضَّع من الإماراتيين 8.5 بالألف (المتوسط في الدول الأوروبية الـ 25 هو 5.72 بالألف، أما في لوكسمبورغ فهو 2 بالألف). ويبلغ الإنفاق الحكومي على التعليم 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات[1] (المتوسط في الاتحاد الأوروبي 4.72%)، وتوفر هذه النسبة استثماراً عالياً نسبياً للفرد فيما يخص القطاع التعليمي في الإمارات.

بيانات مرتبطة بوضع المرأة: مُستوى التعليم: تلتحق نسبة تزيد على 80% من النساء بالتعليم العالي، حيث تمتلك 24.7% من مواطنات دبي شهادات جامعية بالمستوى الأول من جامعات إماراتية في مقابل 12.7% من المواطنين يحملون مثل هذه الشهادات. ويبلغ معدل التوظيف بين الإناث 24.3%، مقارنةً بمعدل 86% من النساء الوافدات في العمل، و 59% من المواطنين الذكور في العمل (يبلغ معدل الشغل في الدول الأوروبية الـ27 ما نسبته 59.1% للنساء، و 72.3% للرجال).

أما على صعيد الأمومة والإجازة الأبوية فإننا نجد أن النساء الحوامل يستفدن من إجازة 60 يوم عمل والتي يمكن أن تصل إلى مائة يوم عند ضمّ الإجازة السنوية إليها[2].

1 اليونيسكو 2005 – الإنفاق الحكومي على التعليم

2 القانون رقم 27 للعام 2006 بخصوص إدارة الموارد البشرية في حكومة دبي

خدمات تعليم الطفولة المبكرة في دبي

تأسست أول روضة في الإمارات العربية المتحدة في أبوظبي عام 1972، تلاها بعد فترة قصيرة تأسيس ثلاث رياض أطفال في دبي. وتسارعت التطورات منذ ذلك الحين، فمن 7 رياض أطفال في السبعينيات من القرن الماضي إلى 97 روضة بحلول العام الدراسي 2004 / 2005. وفي العام 1980، تشكلت إدارةٌ في وزارة التربية والتعليم لتعمل على تأسيس رياض أطفال حكومية في الإمارات، وبحلول العام 2004، استحدثت الوزارة وحدتي عمل في تلك الإدارة، أوكلت إلى إحداهما مسؤولية رياض الأطفال الموجودة، على أن تُكرِّس الوحدة الثانية جهودها لتطوير البرامج.

الجدير ذكره أن جميع رياض الأطفال في الإمارات العربية المتحدة كانت تابعةً إداريا لمديرية التعليم في دولة الكويت إلى أن تأسس قسم رياض الأطفال في وزارة التربية والتعليم في العام 1980. وفي العام 1987، أسست وزارة التربية والتعليم لدولة الإمارات العربية المتحدة قسماً مسؤولاً عن رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، وبعد عشر سنوات، جاء تأسيس قسم رياض الأطفال في الوزارة والذي كانت مسؤوليته الرئيسية مُتمثلة في الرقابة ووضع المعايير والمناهج لرياض الأطفال بالإضافة إلى توظيف وتدريب الكوادر العاملة فيها. ولكن النمو في هذا المجال كان استثنائياً حيث ارتفع عدد الأطفال الملتحقين برياض الحكومية السبع الأولى في العام 1973 / 1974 من 2,135 إلى 22,219 مُوزعين على 97 روضة في العام الدراسي 2004/ 2005. وبالتوازي مع ذلك، ازدادت أعداد المعلمات من 73 معلمة في العام 1974 إلى 1,372 معلمة في العام الدراسي 2004 / 2005.[1]

أما الحضانة الأولى المُرخصة في دبي فقد تأسست في العام 1984 في أعقاب إصدار القانون الاتحادي المُنظم لأعمال ترخيص وتشغيل الحضانات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول 2: الحضانات في دبي وأعداد الأطفال الملتحقين بها

العام	أعداد الحضانات	أعداد الاطفال المُسجلين
1996	27	1,911
2000	36	2,230
2004	55	2,540
2007	71	6,155
2009	84	7,594

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2009؛ مركز دبي للإحصاء، 2007

أسهم النمو الاقتصادي السريع على مدى العقود الثلاث الماضية في جلب أعداد كبيرة من الوافدين من خلفيات ثقافية وجنسيات ولغات متنوعة إلى دبي لشغل العديد من الوظائف المتوافرة في سوق العمل. وقد تم تأسيس الحضانات ورياض الأطفال الخاصة لتوفير الخدمات اللازمة لمرحلة ما قبل المدرسة لهذه العائلات

1 تطور رياض الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة 1972 – 2005، د. فوزية بدري، 2005

الوافدة إلى دبي. وتوزعت حوكمة هذه الخدمات الخاصة بين وزارات مختلفة، ففي البداية تولت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العام 1983 [1] مسؤولية دور الحضانة، وبعد تقسيم هذه الوزارة إلى وزارتين في العام 2004 ألحقت المسؤولية عن الحضانات بوزارة الشؤون الاجتماعية.

يعود الجزء الأعظم من قطاع الطفولة المبكرة إلى القطاع الخاص، حيث توجد 82 حضانة وحضانتين حكوميتين، يستفيد من خدماتها أكثر من 7,594 طفل وطفلة. ويلتحق أكثر من 90% من الأطفال في دبي برياض الأطفال الأمر الذي يُعدّ تقديراً إيجابياً لخدمات رياض الأطفال، وقد لُوحظ في خطة قطاع التنمية الاجتماعية من خطة دبي الاستراتيجية 2015 أن ما يقرب من 90% من مُستخدمي الحضانات ليسوا من الإماراتيين، حيث إن العديد من النساء الوافدات موظفات ويعتقدن بأن الحضانات تُوفر لأطفالهم فرصاً تطويرية أفضل من الفرص التي يجدها الأطفال في المنازل مع العاملات وجليسات الأطفال[2]. وبالمقابل نجد أن الثقافة المحلية في دبي تستند في رعاية أطفالها إلى عائلاتها الكبيرة وخدمات الرعاية المنزلية وهي تقاليد تُقلل الحاجة إلى رعاية إضافية داخل المنازل. ويُضاف إلى أسباب انتشار الرعاية المنزلية بين الأسر الإماراتية غناها النسبي[3] الذي تتمتع به، وتوافر العاملات/جليسات الأطفال ذوي التكلفة المنخفضة والذين يتمّ توظيفهم للمُساعدة في تربية الأطفال ومهام أخرى، ومما لا شك فيه أننا بحاجة لإجراء أبحاث لتوفير معلومات حول نوع الرعاية المُقدمة للأطفال من قبل عائلاتهم الكبيرة، وجودة التعلّم الذي يحصل عليه الأطفال في الفئة العمرية (0–6 سنوات) في أحضان عائلاتهم الكبيرة سواء كانت تلك الرعاية مُقدمة من قبل العاملات /جليسات الأطفال في الغالب أو من قبل أفراد في تلك العائلات الكبيرة.

الجدول 3: أنواع الأسر وتوظيف العاملات في دبي

جنسية العائلة	متوسط أعداد العاملات لكل عائلة لديها عاملة	نسبة العائلات التي لديها عاملات	أعداد العاملات	أعداد العائلات التي لديها عاملات	الأعداد الإجمالية للعائلات
إماراتية	**1.7 عاملة**	%94	37,780	22,397	23,851
غير إماراتية	**1.1 عاملة**	%5	8,550	7,662	144,630
الإجمالي	**1.5 عاملة**		46,330	30,059	168,481

المصدر: مركز دبي للإحصاء 2005

لا يتجاوز المُستوى التعليمي لمُعظم العاملات في دبي المرحلة الثانوية كما أنهم يتحدثون الإنجليزية كلغة ثانية ويحصلون على أجور تتراوح ما بين 7,00 و 1,184 درهم شهرياً (والتي تُساوي دخلاً سنوياً يتراوح ما بين 2,280 إلى 3,864 دولاراً أمريكياً)، وهذه الأجور هي أقل بكثير من الرسوم السنوية للحضانات والتي تتراوح ما بين 5,000 إلى 50,000 درهماً بحسب إحصاءات العام 2008 (وهي تُكافئ 1,369 إلى 13,698 دولاراً أمريكياً)، حيث تعتمد الرسوم على عدد ساعات الرعاية التي يحظى بها الطفل[4].

تُوجد العديد من الأسباب وراء تفضيل الأسر الإماراتية للرعاية المنزلية مثل مواقف العائلات التقليدية التي تُعارض

1 القانون رقم 5

2 يجب أن يُؤخذ بالحسبان أيضاً أن الأسر الوافدة تفتقد الدعم من العائلة الأكبر التي ينتمون إليها بعكس الكثير من الأسر الإماراتية التي تعتمد على عائلاتها الكبيرة في هذا الإطار.

3 يُشير مصطلح «الغنى النسبي» إلى أن العديد من الأسر الإماراتية تتمتع بمُستوى من الغنى الذي يجعلها في غنى عن عمل الزوجة.

4 dubaifaqs.com، 2009

إرسال الأطفال الصغار إلى دور الحضانة، ووجود قناعة بين غالبية النساء الإماراتيات بأن من الأفضل للأطفال أن يحظوا بالرعاية في منازلهم، وغياب المعرفة بخدمات الحضانات ومُساهماتها المُحتملة في تطوير الأطفال، وغياب الحضانات الجيدة، وعدم وجود أماكن كافية في الحضانات أو تكلفتها العالية ، وتفضيل دور الحضانة القائمة في مقرات العمل كتلك التي تكفلها الحكومة (والتي لا يُوجد سوى عدد قليل جداً منها في الوقت الراهن)، وغياب الدعم والإرشاد المُقدم لأولياء الأمور.

ويُضاف إلى ما سبق، أن القوى العاملة في حضانات دبي تكاد تكون في مُعظمها من غير الإماراتيين (89%) ومن غير الناطقين باللغة العربية الأمر الذي يُشكل عائقاً إضافياً أمام بعض الأسر. كما أن موقع الحضانة قد لا يكون نموذجياً (مناسباً)، إضافة إلى أن عدداً محدوداً جداً من الشركات ومباني الشركات قد استفادت من القانون الساري حالياً والذي يُتيح لهم تأسيس الحضانات لأطفال الأمهات العاملات لديهم. يمكن القول بأنه باستثناء الاستبيان المذكور في الفقرات اللاحقة، لا تتوفر في دبي أية أبحاث جادة حول الاهتمام بخدمات الطفولة المبكرة. ومن جهة أخرى، أشارت نتائج الجلسات التشاورية مع الأطراف المعنية والتي عقدتها هيئة المعرفة والتنمية البشرية إلى أن تكلفة وجودة الحضانات الخاصة في دبي متفاوتة كما إن رسومها غالباً ما تكون بعيدة عن متناول بعض الأسر.

وبعد النظر في جميع الأسباب السابقة، نجد أن الحاجة لرعاية الأطفال والرعاية ما قبل سن الروضة لدى الأسر الإماراتية هي أكبر مما تُشير إليه الأرقام، ويدعم هذا الطرح نتائج الاستبانة التي أصدرتها مُؤسسة دبي للمرأة والطفل، فوفقاً للاستبانة التي استهدفت 1,186 موظفة في الدوائر الحكومية في دبي وجدنا أن 62% من الأطفال دون سن الرابعة يتلقون الرعاية في المنازل من قبل العاملات، و 32% من قبل أفراد عائلاتهم الكبيرة، و 5 % ملتحقون بحضانات خاصة[1]. وعلاوة على ذلك فقد أكدت نسبة 92% من الموظفات المُستهدفات رغبتهن بوضع أطفالهن في المرافق التي تُوفرها الجهات التي يعملون لديها في حال كانت على درجة من الجودة، في حين أشارت نسبة 84% منهم إلى تفضيلهن لاستخدام مراكز الرعاية عالية الجودة والتي تُوفر لأطفالهن خبرة اختصاصيين تربويين مُدربين[2].

تُوجد في بعض البلدان –خاصة تلك الناطقة باللغة الإنجليزية– تجربة لوضع المواليد في مراكز الرعاية بدءاً من سن الثلاثة أشهر وما فوق، ومن جهة أخرى، أشارت الأبحاث العالمية بوضوح إلى الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الرعاية المنزلية للأم والخدمات الخارجية. تُعدّ فترة الرضاعة الطبيعية مهمة جداً لصحة الأطفال وتنشئتهم، ويجب أن تستمر لفترة معقولة[3]. في الظروف النموذجية، يجب أن تُقدم خدمات الطفولة المبكرة بالشراكة ما بين الأسر والمُجتمعات، ويجب أن لا تكون بحال من الأحوال بديلاً عن رعاية أولياء الأمور ولكن داعماً لهم، إلا إذا اقتضت الضرورة، إذ لا يُوصى على الإطلاق بترك الأطفال الرضع لساعات طويلة في مراكز رعاية الأطفال عندما يكونون في عمر شهرين أو ثلاثة أشهر [4].

في الواقع، لا ينصح العديد من الخبراء بإرسال الأطفال في عامهم الأول إلى مراكز الرعاية [5] حيث إن تجربة البلدان المتقدمة مثل السويد تدعم نتائج الأبحاث، فعلى الرغم من أن بلداً كالسويد لديها واحد من أعلى مُعدلات النساء العاملات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلا أن من النادر أن تجد طفلاً في مراكز

1 طبقاً لسجلات رياض الأطفال لدى وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2008/9 إلى أن 33% من الأطفال في عمر 3إلى 4 سنوات ملتحقون برياض أطفال

2 مُؤسسة دبي للمرأة، 2005

3 تُوصي اليونيسيف في مبادرتها Baby-Friendly بفترة إرضاع لمدة ستة اشهر، ويجب أن تحظى الأمهات المُرضعات بالتشجيع على إرضاع أطفالهن لمدة ستة أشهر على الأقل: http://www.babyfriendly.org.uk.

4 NICHD, 2005

5 Belsky J., 2007

رعاية الأطفال الصغار في السويد قبل إتمام الشهر الخامس عشر من عمرهم، ويتمّ هذا من خلال تمويل فترة الإجازة الأبوية لمدة عام على الأقل ،وفي ذلك العمر، يتوجب على جميع البلديات في السويد التعهد بتوفير مقعد (مجاني) لكل طفل في مراكز خدمات التعليم لمرحلة الطفولة المُبكرة.

الأبحاث العالمية حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

تُعد مرحلة الطفولة المبكرة فترة حرجة في دورة تطور الإنسان موسومة بتغيرات سريعة في التنمية البدنية والإدراكية واللغوية والاجتماعية والعاطفية. كما تحدث في هذه المرحلة تطورات مهمة وكبيرة على العقل خاصة أثناء السنوات الثلاث الأولى من الحياة، وما يحدث في السنوات الأولى يُحدد مسارات الصحة والتعلّم والسلوك التي قد تستمر مع الإنسان طيلة حياته. وعلى الرغم من أن الأطفال الصغار يضجون حيوية إلا إنهم أكثر عرضة من أي مرحلة عمرية أخرى لسوء الرعاية والحرمان والإهمال والعنف[1].

تُعرف خدمات التعلّيم في مرحلة الطفولة المبكرة عادةً في الأبحاث الدولية على أنها جميع الترتيبات التي تُوفر الرعاية والتعليم للأطفال الصغار تحت السن الإلزامي للمدرسة وخارج إطار المنزل. وتدعم هذه الخدمات وجود الأطفال ونموهم وتطورهم وتعلّمهم وتتضمن الصحة والتغذية والنظافة والتنمية الإدراكية والاجتماعية والعاطفية والبدنية من الولادة إلى سن دخول المدرسة الابتدائية وفقاً للإعدادات الرسمية أو غير الرسمية وغير النظامية (formal, informal and non–formal settings). وتأخذ هذه الخدمات أشكالاً مختلفة بدءاً من برامج إرشاد الأبوين إلى الرعاية المُستندة إلى المجتمع أو المنزل، وخدمات المراكز والتعليم ما قبل الابتدائي، والرعاية ما بعد المدرسة وغالباً ما تكون في المدارس[2]، كما إن سياسات الطفولة المبكرة تتضمن أيضاً معايير لدعم الأسر مثل الإجازة الأبوية وتعويضات رعاية الأطفال وبناء على الدراسات العالمية، ظهرت لنا أربعة نتائج قائمة على أدلة وهي:

أظهرت الأبحاث الحالية الأهمية الكبيرة لفترة الطفولة المبكرة في دورة تطور الإنسان[3]، وتُشكل الأعوام المبكرة من عمر الطفل المرحلة التأسيسية ليس فقط للتعليم ولكن للتنشئة السليمة والصحة البدنية والنفسية له عندما يصل إلى الراشد. ويمكن التخصيص بالقول أن الأعوام ما بين الولادة إلى سن الثالثة مهمة لتطور العقل في مُحيط من التنمية العاطفية الاجتماعية والإدراكية واللغوية.

الأسرة هي البيئة الطبيعية للطفل[4]، وفي الحالات الطبيعية، فإن الأسرة هي الحاضنة الأولى للتنمية البدنية والاجتماعية والتعليمية للطفل. وتتطلب التنمية الاجتماعية –العاطفية للأطفال الصغار علاقات مُستقرة وحانية (دافئة) مع المربين (ويُفضل أن يكون المربون هم أولياء الأمور)[5]، وإذا كان الوالدان موظفين فإن سياسات الإجازة الأبوية (الأمومة) تُساعد في تأمين بيئة أسرية مُستقرة للطفل أثناء العام الأول البالغ الأهمية في حياة الطفل.

يمكن للأطفال في عمر السنة أن يستفيدوا من الرعاية والبرامج عالية الجودة التي يُقدمها المحترفون في مجال الطفولة المبكرة[6]. إن برامج عالية الجودة كهذه تُساعد في تطوير معرفة الأطفال ومواقفهم الاجتماعية–العاطفية (مثل الثقة والاعتماد على الذات، وحب الاستطلاع والعمل الجماعي) إلى جانب تطويرها للمهارات التي تُعدّ في غاية الأهمية في مجتمعات المعرفة المُعاصرة.

1 Shonkoff and Philips, 2000; Mustard, 2002; Centre on the Developing Child at Harvard University, 2007.

2 اليونيسكو، 2006

3 Shonkoff et al 2000; Frazer Mustard, 2007.

4 اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 1989

5 (AAP/APHA/NRCHSCC (2002

6 Shonkoff et al. 2000

تُعد العائدات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من جراء الاستثمار في خدمات الطفولة المبكرة عاليةً، وتُحقِّق عائداً استثمارياً يتراوح بين ضعفين وسبعة أضعاف.[1] وتأتي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية القوية من خلال بناء شبكات وطنية لخدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والمحافظة عليها. وتستفيد الحكومات من الاستثمار في هذه المرحلة، من خلال إنقاص معدل البطالة، وتحصيلها قدراً أكبر من العوائد الضريبية، وتعزيز الترابط الاجتماعي، والتقليل من اعتماد الأُسر على الضمان الاجتماعي، وخفض معدلات الجريمة، وتحقيق جودة مُدخلات أفضل إلى منظومة التعليم الإلزامي.

الشكل 1: منحنى هيكمان – معدلات العوائد على التنمية البشرية عند الاستثمار في مراحل عمرية مختلفة

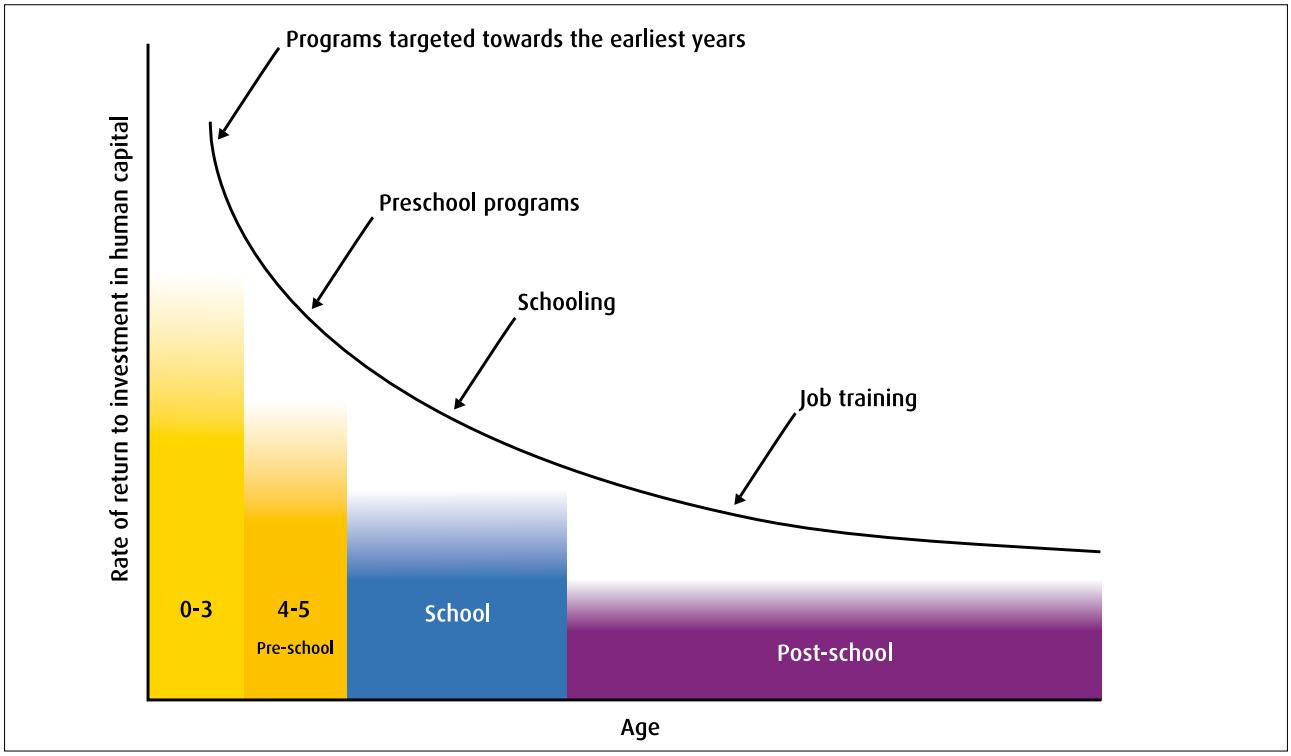

المصدر: Heckman، 2007

1 للاطلاع على الأبحاث الأمريكية يمكن الرجوع إلى: Early Childhood Development: Economic Development with a High Public Return للكاتبين Rolnick & Grunewald، مارس 2003 برعاية High/Scope Educational Research Foundation؛ و The High/Scope Perry Preschool Study Through Age 40 للكاتبين James J. Heckman and Dimitriy V. Masterov، نوفمبر 2004، و The Productivity Argument for Investing in Young Children، للكاتب NIEE، أكتوبر 2004، 2006، 2009 Cost-Benefit analyses.

PUZZLE

الفصل الثاني

واقع حوكمة وتمويل الخدمات في مرحلة الطفولة المبكرة

واقع حوكمة وتمويل الخدمات في مرحلة الطفولة المبكرة

الحوكمة

في إطار تماشيها مع أهداف خطة دبي الاستراتيجية 2015، والمخرجات التعليمية المطلوبة لإيجاد قوى عاملة مؤهلة وقادرة على المنافسة، وحرصها على التوعية بأهمية توفير التعليم الجيد للأطفال في سن ما قبل المدرسة، تسعى هيئة المعرفة والتنمية البشرية لدعم رؤيةٍ قائمة على أفضل الممارسات العالمية، والاستفادة من الخبرات المتوفرة حالياً في ميدان الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في دبي. وحتى وقتٍ قريب تنقسم خدمات التربية والتعليم لمرحلة الطفولة المبكرة في دبي بين رياض الأطفال والحضانات. وفي حين أن غالبية الحضانات تمتلك مبانٍ مستقلة، يتم استيعاب الكثير من رياض الأطفال في مدارس التعليم الأساسي، مما عاد بالفائدة على المعلمين والإداريين (حيث توفر لهم مزيدٌ من التكافؤ في ظروف العمل ومستوى الرواتب مع أقرانهم في التعليم الأساسي) مع العلم بأن هذا الأمر لا يصب في مصلحة الطفل بأي حالٍ من الأحوال.

وعلى المستوى الاتحادي، تتوزع المسؤوليات المرتبطة بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بين جهات عديدة، حيث تمنح وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولية ترخيص الحضانات، فيما تتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية وضع المناهج والمعايير لرياض الأطفال الحكومية، وتتولى وزارة الصحة مسؤولية مراقبة القضايا الصحية لمرحلة ما قبل الولادة وبعدها.

أما في دبي، فتتركز معظم خدمات توفير الرعاية والتربية لمرحلة الطفولة المبكرة لدى القطاع الخاص، وبناء على ذلك، تظهر أدوارٌ أخرى لبعض المؤسسات الحكومية المحلية، حيث تتولى هيئة المعرفة والتنمية البشرية إصدار التصاريح، وضبط الجودة، وتطوير السياسات، وتوفير الدعم، فيما تتولى دائرة التنمية الاقتصادية إصدار التراخيص التجارية المطلوبة لكافة الحضانات ورياض الأطفال في القطاع الخاص، بينما تراقب مؤسسة دبي للمرأة معايير رعاية الأطفال في سن مبكرة، وتوفر هيئة تنمية المجتمع خدمات الرعاية والدعم للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

توفير الخدمات الحكومية والربحية وغير الربحية

تتوفر بشكل رئيسي نوعان من خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في دبي، وقد شهدت الإمارة نمواً اقتصادياً تركز في القطاع الخاص، مما نتج عنه زيادة كبيرة في تعداد السكان. وتوفر الحكومة خدمات رياض الأطفال للإماراتيين، وفي ظل عدم توفر دعم حكومي لعائلات الوافدين، فمن المرجح أن يُتابع القطاع الخاص توسعه في توفير خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

وبشكل عام يحصل التوازن في توفير الخدمات الربحية ضمن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من خلال وجود مؤسسات غير ربحية تُوفر الخدمة، تحصل على دعمٍ مالي من الحكومة، وتخدم العائلات ذات الدخل المحدود. وبشكل خاص فقد بدا توفير الخدمات عبر المجموعات غير الربحية قوياً في أوروبا، إلا أنه كان موجوداً أيضاً في أمريكا الشمالية ودول المغرب العربي، حيث تسمح الحكومات بتوفير التعليم عبر مجموعات غير ربحية معروفة. وعلى سبيل المثال، تتزايد في تونس أعداد الأطفال تحت سن الخامسة الذين يحضرون حلقات الكُتَّاب أكثر من غيرها من أشكال توفير خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ، وذلك قبل التحاقهم بسنة من التي توفرها الحكومة مجاناً للأطفال في سن الخامسة/السادسة. ويُعد استخدام خدمات التعليم الخاص وسيلةً لتوفير الخيارات والاستفادة من نقاط القوة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التعليم، ولكن وفقاً للشروط الحكومية وبطريقة مسؤولة. ورغم وجود مؤسسات غير ربحية في قطاع المدارس، إلا أن هناك فرصاً سانحة لدخول مؤسسات أخرى من هذا النوع مشهد الرعاية والتربية لمرحلة الطفولة المبكرة.

الترخيص

مـن الأدوار الحكوميـة الأخـرى التي تحظى بأهميـة في المنظومـة المختلطة المكونة مـن الحكومي والخاص مسـألة الترخيص، حيث تبقى خدمات رعاية الأطفال غير المرخصة من الممارسات الشائعة في الكثير من الدول، ويتم الشـكل الأكثر انتشاراً من توفير رعاية الأطفال عبر مربيات أطفال محليات لم يخضعن للتدريب. الجدير ذكره أن بعـض الـدول مثـل الدنمارك جعلت هذه الممارسـة غيـر قانونية في مجالات سـلامة وحمايـة الطفولة. وفي الأماكـن التي اسـتمرت فيها رعاية الطفولة غير المرخصة، كان المسـتفيدين منها علـى الأرجح هم من العائلات ذوات الدخـل الضعيـف والمحدود. وتتجه العائـلات الأكثر ثراءً التي تتمتع بمسـتويات تعليمية أعلـى، إلى اختيار خدمات مرخصة لأبنائهم تقدمها مراكز رسمية.

وفـي دبي، تحتاج المؤسسـات الخاصة لامتلاك رخصة تجارية للعمل، تصدر عن دائـرة التنمية الاقتصادية، ورخصة إدارية تصدر عن وزارة الشـؤون الاجتماعية. وفي قطاع رياض الأطفال، تتولى هيئة المعرفة والتنمية البشرية حالياً مسـؤولية الترخيـص، حيث يمكن أن نلمس بالفعل إجراءات لتيسـير وتعزيز عملية ترخيـص الخدمات التعليمية. ويقدم الجدول التالي لمحةً عامة عن هيئات الترخيص الرئيسة في دبي، والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في خدمات رعاية الطفولة المبكرة.

الجدول 4: صلاحيات الجهات الحكومية ذات الصلة بقطاع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

الأطراف الخارجية المعنية	المسؤوليات
وزارة الشؤون الاجتماعية	تتولى مسؤولية إصدار التراخيص، وتطوير السياسات، وإصدار التشريعات وضبط الجودة (في الحضانات).
وزارة التربية والتعليم	تتولى مسؤولية إصدار التراخيص، وتطوير السياسات، وإصدار التشريعات، وتطوير المناهج، وتطوير الكوادر، وضبط الجودة (في رياض الأطفال).
هيئة المعرفة والتنمية البشرية	تتولى مسؤولية إصدار التراخيص، وتطوير السياسات، وإصدار التشريعات، وضبط الجودة، وتقديم الدعم.
هيئة تنمية المجتمع	تتولى مسؤولية تأمين الخدمات للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، والدمج الاجتماعي لمراكز الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن المراكز المجتمعية في دبي
وزارة العمل	توفر خدمات الدعم للقوى العاملة في قطاع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.
إدارة الجنسية والإقامة	تتولى إصدار تأشيرات الإقامة للموظفين، والتأشيرات للعاملات والمربيات وبقية أنواع العمالة
دائرة الدفاع المدني	تتولى مسؤولية ضمان سلامة المباني من الحرائق (بناء معايير السلامة من الحرائق) تتولى مسؤولية منح الموافقات قبل افتتاح أي مبنى تتولى مسؤولية توفير التدريب على عمليات الإخلاء التجريبي من الحرائق في كافة المدارس والمباني الأخرى
بلدية دبي	تتولى مسؤولية الموافقة على تصميم وبناء المدارس والحضانات
الدائرة الاقتصادية في دبي	تتولى مسؤولية منح التراخيص التجارية للمدارس الخاصة والحضانات

المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، 2009

الجدير ذكره، بأن مؤسسة دبي للمرأة قامت عام 2009 بنشر وثيقة معايير رعاية الطفولة، والتي تعطي تصوراً عما يجب أن تشتمل عليه النصوص التنظيمية، من متطلبات محددة وصارمة يجب توافرها في مراكز الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

تُوضع المعايير بهدف تعريف المتطلبات الكمية والنوعية للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في دبي، بغرض ضمان "توفير بيئة آمنة وصحية تُعزز التنمية العاطفية والاجتماعية والنفسية والعقلية والبدنية للطفل". ونعرض فيما يلي معايير مُؤسسة دبي للمرأة للرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة:

الصندوق الأول: معايير الرعاية بالطفولة المبكرة المعتمدة من مُؤسسة دبي للمرأة، 2009

1. الترخيص والإدارة:

يجب أن يحصل مزود خدمات الرعاية بالأطفال على ترخيص من الهيئات الحكومية ذات الصلة وفقاً للقوانين السارية. ويجب أن تُدار هذه المراكز من قبل شخص مرخص يتحمل مسؤولية تنظيمها وتشغيلها تماشياً مع دليل الإجراءات والسياسة المتوافق مع المعايير الوطنية بما في ذلك حفظ السجلات للأطفال وكادر العمل ونظام للقبول والحسابات المالية.

2. المبنى والتجهيزات:

يجب أن يكون مبنى مركز الرعاية بالطفولة المبكرة آمناً وملبياً للإعدادات الصحية التي تشتمل على مساحات داخلية وخارجية كافية ومتناسبة مع أعداد وأعمار الأطفال. كما يجب أن يكون المبنى مُجهزاً بأسلوب يُلبي احتياجات الأطفال ويُحفّز التنمية الاجتماعية والعقلية والبدنية لهم.

3. تنظيم الرعاية للطفولة المبكرة:

يجب أن تُنظم البيئة وتُدار بأسلوب يضمن الإشراف والرعاية المُتواصلين للطفل من قبل عدد ملائم من الرعاة والمُساعدين المُؤهلين وبصورة تتناسب مع أعداد الأطفال وفقاً لما هو مُحدد في هذه المعايير.

4. أنشطة التعلّم والرعاية:

توفر أنشطة تُعزز الإمكانيات العاطفية والاجتماعية والعقلية والبدنية وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والقدرات الفردية لكل طفل استناداً إلى نظام علمي للمُشاهدة والتقييم.

5. السلامة والأمان:

تطبيق جميع المقاييس اللازمة لضمان سلامة الأطفال وحمايتهم من المخاطر سواء داخل الحضانة أو مركز رعاية الطفولة المبكرة أو خارجها، وان يكون جميع الأفراد العاملين في الحضانة أو المركز على دراية بمتطلبات السلامة والآمان وإجراءاتهما.

6. الرعاية الصحية:

تعزيز الصحة الجيدة للطفل واتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة لمنع التلوث وانتشار الأمراض باستخدام مقاييس مناسبة للتعامل مع الأطفال المرضى والمصابين.

7. التغذية:

تزويد الأطفال بالوجبات والمشروبات بكميات مُلائمة تُحقق التنوع وتُوفر في أوقات مُحددة لتلبية الاحتياجات الغذائية للطفل بما يتفق مع متطلباتهم الفردية من برامج التغذية.

8. الشراكة مع أولياء الأمور:

يجب تطوير تعاون بين كادر الرعاية بالأطفال وأولياء أمورهم والمسؤولين عنهم لما فيه خير الأطفال، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والتقارير الدورية والتحسين المُستمر لمعرفتهم بالأهداف والأغراض التربوية.

ضمان الجودة

قام جهاز الرقابة المدرسية في دبي خلال العامين الدراسيين 2009/2008 و 2010/2009 بإجراء الرقابة على كافة المدارس ورياض الأطفال في دبي، فجاءت نتائج التقييم لرياض الأطفال الخاصة وثلاثة رياض أطفال حكومية متضمنة في نتائج المدارس التي تتبعها. ويضم الجدول التالي نتائج التقييم لاثني عشر روضة من رياض الأطفال الحكومية المنفصلة:

الجدول 5: تصنيف رياض الأطفال الحكومية، بحسب نتائج الرقابة المدرسية للعامين 2009 و 2010

العام الدراسي	تقييم رياض الأطفال الحكومية			
	متميز	جيد	مقبول	غير مقبول
2009 / 2008	0	6	6	0
2010 / 2009	2	7	3	0

المصدر: جهاز الرقابة المدرسية ، هيئة المعرفة والتنمية البشرية ، دبي

وتشير هذه النتائج إلى تحقيق بعض التحسُّن في الجودة على مدى هذين العامين. ويعد ضمان الجودة عنصراً ضرورياً في حوكمة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، فهناك حاجةٌ لخدمات الرقابة والدعم للتأكد من معرفة معايير البرامج وخضوعها للمراقبة في مراكز التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة علاوةً على ضمان تنفيذ المخرجات المطلوبة للأطفال.

جمع البيانات وإجراء الأبحاث

يتم جمع البيانات عن الأطفال الصغار باستخدام مجموعةٍ واسعة من المصادر في دبي، حيث تتم بشكل رئيسي عبر الوزارات وهيئة المعرفة والتنمية البشرية ومركز دبي للإحصاء، ومن هذه البيانات عدد الحضانات ورياض الأطفال وأوضاعها، وأعداد الأطفال الملتحقين بها، علاوةً على مؤهلات كوادرها.

وحتى وقتنا الراهن، لا يوجد سوى عددٍ قليلٍ من المؤسسات التي تُجري أبحاثاً بهذا الخصوص، نذكر منها كلية دبي للإدارة الحكومية ومؤسسة الإمارات التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، وبعض الشركات الخاصة مثل مركز الخليج للأبحاث والتطوير في الشارقة. وقد قدمت مؤسسة الإمارات منحاً لرعاية بحثين يُركزان على تطوير الطفولة المبكرة والسياسات المرتبطة بالأسرة.

وتوجد إمكانية للقيام بأبحاث مُلحَّة في قطاع الجامعات المتنامي، فهناك العديد من الجامعات الاتحادية أمثال جامعة زايد تهتم بمجال الطفولة المبكرة، إلى جانب مؤسسات أخرى في التعليم العالي مثل كليات التقنية العليا. ومع ذلك، فإن عدد طلبة الماجستير والدكتوراه في هذه المؤسسات قليل نسبياً، كما إن عدد أعضاء الهيئة التدريسية المعتمدين في مجال الطفولة المبكرة قليل.

التمويل

عند التفكير في تمويل قطاع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ، تبدو الأبحاث الدولية واضحة، فالدول التي تستثمر بقوة في الأطفال الصغار والخدمات المقدمة لهم، تمتلك عموماً شبكات شاملة من الخدمات، ومعدلات عالية من مشاركة المرأة في القوة العاملة ضمن وظائف بدوام كامل،[1] علاوةً على امتلاكها منظومات تعليمية قوية. وتتسم صحة الأطفال وتنشئتهم في هذه الدول بمستويات عالية. أما المجتمعات التي لا تستثمر بشكل كافٍ في الخدمات الموجَّهة للأطفال، وتوفير فرص متكافئة في التعليم، فقد تمتلك منظومات تعليمية جيدة، إلا أنها يمكن أن تعاني من تكاثر الفقر والفشل التعليمي ضمن مجموعات محددة.

كما يتم تسجيل عائدات استثمارية من جراء الاستثمار في الطفولة المبكرة، ولا تقتصر فوائد ذلك على الأطفال وعائلاتهم، بل ربما تتعداها بشكل خاص إلى الحكومات. ونذكر فيما يلي المجالات الحكومية التي تجني فوائد من انتشار خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وهي: الاقتصاد الوطني (على المدى القصير من خلال مشاركة المرأة العاملة في الإنتاج، وعلى المدى الطويل من خلال تشكيل ثروة بشرية أكثر فعالية)، والصحة (صحة بدنية وعقلية أفضل للأطفال والعائلات، وسلوكيات أقل عرضة للمخاطر)، والرخاء الاجتماعي، والعدالة الجنائية (اعتماد العائلات بشكل أقل على الرخاء الاجتماعي، وأرباح أعلى للعائلات، والمزيد من التكافؤ بين الجنسين، وقدر أقل من العنف الأسري، ومعدلات أقل من الجريمة)، والتعليم (دمج أفضل للأطفال الصغار المعرضين للخطر ضمن المدارس في مرحلة التعليم الأساسي، والتقدم في تحصيل درجات أفضل، ومشاركة أقل في برامج التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتلخص الأهداف المرجوة من التمويل فيما يلي:

الجودة: وهي الالتزام بمجموعة من المعايير أو إطار العمل الوطني، ويتوفر مثل هذا الإطار من الجودة لرياض الأطفال الحكومية فقط، دون أن يتوفر لرياض الأطفال الخاصة أو الحضانات.

الفعالية: وتعني أفضل استخدام ممكن للمصادر الحكومية في ضوء أهداف السياسات المعدة لقطاع الطفولة المبكرة.

تكافؤ الفرص: ونقصد به توفر الخدمات لكافة الأطفال، أياً كانت حالتهم الاجتماعية أو مناطق تواجدهم. ويجب عدم التمييز بين مجموعات محددة من الأطفال على خلفية أصولهم العرقية، أو دخل آبائهم، أو طبقتهم الاجتماعية، أو كونهم من الأسوياء أو المعاقين.

الاختيار: ويعني حرية العائلات في الاختيار بين مختلف مزودي الخدمات التعليمية، ومختلف أنواع الخدمات التي بمقدورهم تحمل تكاليفها.

تعتمد الجودة على أهداف محددة بوضوح ومعايير هيكلية للنظام، كما تعتمد على الدعم المتواصل لثقافة الجودة، ومعايير برامج مُتفَق عليها مثل نسبة الأطفال إلى الكادر، ومؤهلات الكادر، علاوةً على بيئات التعلم.

وكذلك الأمر فإن تكافؤ الفرص في هذا النظام هي موضع سؤال، وما نعنيه هنا التوفُّر المتكافئ للخدمات المتشابهة لكافة الأطفال بغض النظر عن أصولهم العرقية، أو دخل آبائهم، أو طبقتهم الاجتماعية، أو كونهم

1 تمتلك بعض الدول مثل كندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية معدلات عالية من مشاركة المرأة في سوق العمل، إلا أن الكثير من الوظائف التي تشغلها المرأة هي بنظام الدوام الجزئي (أقل من 30 ساعة أسبوعياً)، وفي بعض الأحيان وبالأخص في أمريكا الشمالية تبقى دون حماية اجتماعية. ويعني ذلك بأنه في نهاية حياتهن، تبقى المعاشات التقاعدية للنساء أقل من مثيلاتها لدى الرجال. وتكون النتيجة تشكيل مجموعة جديدة من الفقراء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي فئة النساء المسنات.

من الأسـوياء أو المعاقين. وبعيداً عن الشـبكة الصغيرة الموجودة من رياض الأطفال الحكومية، يخضع القطاع بالكامـل للأبعـاد التسـويقية، وتظهر بوضوح الفروق الواسـعة بين ريـاض الأطفال، فرياض الأطفـال الحكومية مجانية لمـواطني دولة الإمارات، في حين أنها تفرض رسوماً معقولة على غير المـواطنين الذين يحق لهم الالتحاق بهـا. أمـا رياض الأطفـال الخاصة فتفرض جميعها رسـوماً سـنوية علـى منتسـبيها، تراوحت في العام الدراسـي 2009/2008 بين 1,500 و71,000 درهم (400 دولار– 19,327 دولار). وفي الحضانات، تتراوح الرسـوم السـنوية بين 5,000 درهم و50,000 درهم (1,361دولار– 13,610 دولار)، بحسـب عدد السـاعات المسـتخدمة، كما يمكن فرض رسوم تسجيل وتكاليف مواصلات إضافية.[1]

وعلـى الصعيد الدولـي، تختلف تكاليف رعايـة الأطفال بين دولة وأخـرى، بحيث تتراوح بين خدمـات مجانية تماماً وتكاليـف يدفعهـا أولياء الأمـور بالكامل، كما في إيرلندا التي يدفـع فيها معظم أولياء الأمـور التكاليف الكاملة (وهي حالة اسـتثنائية في أوروبا). وبشـكل عام، تُقدم السـلطات الحكومية الدعم المالي للخدمات عبر توفيرها مباشـرةً مـن خلال سـلطة محلية (كما فـي الدنمارك، وفرنسـا، والنرويج، والسـويد)، أو من خـلال معونات لأولياء الأمور (هولندا والمملكة المتحدة، والتي يتلقى فيها أولياء الأمور مخصصات نقدية لرعاية الأطفال)، أو من خلال معونات غير مباشرة مثل مخصصات نقدية للعائلات (أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية)، أو من خلال الإعفاءات الضريبية (بلجيكا والمملكة المتحدة)، أو من خلال مساهمات أصحاب العمل (بلجيكا، إيطاليا، هولندا).

1 dubaifaqs.com، 2009

الفصل الثالث

توفُّر خدمات الطفولة المبكرة

توفُّر خدمات الطفولة المبكرة

يبدو للوهلة الأولى بأنه يتم حماية حرية الاختيار في قطاع التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة في دبي، وذلك من خلال وجود مزيجٍ جيدٍ من مختلف المؤسسات الموفرة للخدمة تغطي مختلف الأسعار، وفي ظل امتلاك المجموعات الناطقة باللغات الرئيسة مدارس ورياض أطفال خاصة بها. ومع ذلك فإن الخيارات محدودةٌ في قطاع الحضانات. ويتكرر الأمر بتوفر مجموعة واسعة من مزودي الخدمة، ولكن في ظل وجود عددٍ قليلٍ من الحضانات التي تعتمد اللغة العربية.

وبالمقارنة مع الدول الأخرى، يبدو التنوع في أنواع الخدمات المتوفرة محدوداً أيضاً، فالمعلومات مازالت ناقصة فيما يتعلق ببيوت الرعاية اليومية للعائلات، وخدمات لعب الطفال لفترات محددة بصحبة جليسات، ومجموعات دعم الأمهات من ربات المنازل، ومجموعات اللعب، ومراكز الأسرة. وبصرف النظر عن الاستبانة التي نظمتها مؤسسة دبي للمرأة عام 2006، لم يتم إطلاق سوى عدد قليل من الاستبانات حول الخيارات التي يفضلها أولياء الأمور.

وتتوفر في الدول التي تُولي اهتماماً بخدمات الطفولة المبكرة العديد من أنواع الخدمات للأطفال، ويتم في أوروبا مثلاً تقديم مثل هذه الخدمات لحوالي 30% من الأطفال تحت سن 3 سنوات، ولنسبة تتراوح ما بين 80% و 100% من الأطفال في الفئة العمرية من 3 إلى 6 سنوات. وفيما يلي أمثلة على أنواع هذه الخدمات:

الرعاية اليومية الأسرية (Family day care): تُوجد خدمات الرعاية اليومية العائلية عندما تتم رعاية الطفل (أو الأطفال) في منزل خاص للرعاية / لرعاية الأطفال وفق نظام الجلسات أو نصف اليوم (أقل من 20 ساعة أسبوعياً) أو اليوم الكامل.

التعلّم في مراكز مرحلة الطفولة المبكرة: تُوفر هذه المراكز تجربة تعليمية مُهيكلة للأطفال الصغار استناداً إلى منهجية التعلّم باللعب، ويمكن لهذه المراكز أن تكون حكومية أو خاصة، وهي تعتني عادة بالأطفال الصغار (من عمر السنة) و/أو الأطفال الأكبر سناً بشكل اختياري (ليست إلزامية) إلى أن يلتحق الطفل بالنظام المدرسي الإلزامي.

الحضانة (Crèche/Nursery): الحضانة هي خدمة قائمة في مركز وتكون مُخصصة بصورة رئيسية للأطفال الرُضع والأطفال الصغار، ويعمل في هذه المراكز ممرضات ومربون مُحترفون (مهنيون) وتعمل هذه المراكز ما بين 8 إلى 10 ساعات في اليوم على مدى العام

الروضة أو برامج ما قبل المدرسة (Kindergarten/pre-school programmes): برامج مهنية لتعليم ورعاية الطفولة المبكرة ضمن مركز معين، تستهدف بشكل رئيسي الأطفال من عمر 3 إلى 6 سنوات، ويطغى عليها الهدف التعليمي. وتتميز رياض الأطفال وبرامج ما قبل المدرسة عن مجموعات اللعب، في كونها يوميةً ومكثفة على نحو أكبر، ويتولاها كادرٌ على درجة أعلى من التأهيل.

خدمات خارج المدرسة، رعاية ما بعد المدرسة أو خدمات أوقات الفراغ للأطفال[1]: خدمات رعاية مُنظمة بصورة مهنية للأطفال من عمر 6 إلى 12 سنة بحيث يستفيدون منها قبل و/أو بعد ساعات المدرسة الابتدائية/ مركز التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة، ويمكن أن تُقدم الخدمة إما داخل مقر المدرسة أو خارجه.

1 هذه الخدمات معروفة في العديد من الدول بالخدمات خارج المدرسة، أو رعاية ما بعد المدرسة، أو خدمات أوقات الفراغ للأطفال. ويؤكد المصطلح "خدمة الوقت الحر" بأن هذا الوقت هو فترة حرة للأطفال، يمكن استخدامها للترفيه والتسلية (علاوة على حل الواجبات المنزلية أو ممارسة الرياضة)، ويتم ممارستها في بيئات آمنة ومحفزة، ويديرها كادر مدرّب.

مجموعات اللعب (Playgroup): خدمةٌ تقدم للأطفال الصغار (وربما الأطفال الأكبر سناً) الفرصة للعب مع بعضهم البعض، ضمن جلساتٍ تنعقد مرة أو مرتين في الأسبوع، وتتم في الحالة المثالية بإشراف أحد أولياء الأمور أو مشرفٍ مؤهل في هذا المجال. وتوجد فوارق كبيرة بين الدول حول هذا النوع من البرامج، وذلك من حيث التنظيم والبرامج ومؤهلات الكوادر، علاوةً على الإشراف التربوي.

كما أسلفنا سابقاً، يقوم التنظيم التقليدي لخدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الإمارات على نظام مُقسَّم بين خدمات الحضانات وشبكة رياض الأطفال. ولا يتوفر الكثير من الخيارات على صعيد نوع الخدمات المقدمة للأطفال الإماراتيين، حيث إن غالبية الأطفال من سن الولادة إلى سن 4 أعوام يمكثون في المنازل مع نسبة بسيطة منهم ممن يلتحقون بالحضانات (أقل من 5%)، كما إن مُعظم الأطفال ما بين سن الرابعة والسادسة يستفيدون من رياض الأطفال مع نسبة ضئيلة جداً (3.2%) لا تستفيد منها.

الحضانات

تُشير إحصائيات عام 2009 إلى أن 82 حضانة خاصة مُرخصة يستفيد منها 7,551 طفلاً من سن الولادة إلى سن الأربعة أعوام، ويُشكل الوافدون منهم نسبة 95.4%،[1] إضافة إلى حضانتين أُسستا مُؤخراً في وزارتين حكوميتين في دبي وتُقدمان الخدمة لما مجموعه 43 طفلاً، ويلتحق بالحضانات أقل من 5% من الأطفال الإماراتيين المستوفين لشروط الالتحاق، حيث إن غالبيتهم يتلقون رعاية منزلية إلى عمر الأربع سنوات. ويُكرَس طراز رعاية الطفل في المنزل عن طريق توافر العمالة النسائية رخيصة الأجر والمتحدثة بالإنجليزية والقادمة من البلدان الأسيوية وبشكل رئيسي من الهند وباكستان والفلبين وسيرلانكا، وينتشر استخدام هذه العمالة لرعاية الأطفال في دول مجلس التعاون الخليجي[2]. تتولى العاملات في دول الخليج العربي رعاية 58% من الأطفال تحت سن ثلاث سنوات لمدة تتراوح بين 30 إلى 70 ساعة أسبوعياً، ويتخطى هذا العدد بفارق كبير عدد الساعات التي يحظى بها الأطفال في مُؤسسات الرعاية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي تُنتقد لأنها تُعتبر ساعات طويلة[3]. وتعتقد روماني في دراستها بأن الوقت الذي يُمضيه الطفل في رعاية العاملة في المنزل يتخطى بفارق كبير المُدة المُوصى بها في الدراسات الرئيسية لتجنب الإضرار بالارتباط بالأم أو منه المُشكلات السلوكية.

تندرج جميع الحضانات في دبي تحت فئة الحضانات الخاصة الربحية، باستثناء الحضانتين الحكوميتين المذكورتين آنفاً، ورغم قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتجميد رسوم الحضانات لثلاث سنوات، إلا أن هذه الرسوم يتحكم فيها أصلاً موفرو الخدمات بناء على قانون العرض والطلب الذي يحكم السوق. وتُشكل بنية الرسوم الحالية عائقاً أمام وصول أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط من الوافدين إلى الرعاية التي يحتاجون إليها لأطفالهم. ولما كان هذا الشكل من رعاية الأطفال لا يحظى بالتقدير من قبل الهيئات، فقد غابت الإحصاءات الدقيقة لأعداد الأطفال الذين يتلقون رعاية غير رسمية.

رياض الأطفال

يوجد في دبي نوعان من رياض أطفال: حكومية وخاصة، ففي النظام الحكومي الوطني، تُوجد 12 روضة أطفال مع ثلاث أخرى ملحقة بمدارس ابتدائية إضافة إلى مركز لتطوير رياض الأطفال. وتقبل الروضات الحكومية الأطفال الإماراتيين فقط وبعض الأطفال الناطقين باللغة العربية، ويوجد في هذه الرياض مجتمعة 2,181 طفلاً تجد من بينهم 2,027 طفلاً إماراتياً وهم يُشكلون 21.6% من العدد الإجمالي لأطفال دبي في الفئة العمرية من 4 إلى 6 سنوات. والجدير ذكره هنا أن الميزانية المُخصصة لهذه الرياض تكون مُوحدة بغض النظر عن أعداد

1 وزارة الشؤون الاجتماعية، 2009

2 Roumani، 2005

3 انظر على سبيل المثال: Belsky، 2007

أو احتياجات الأطفال المُسجلين فيها، وتبلغ التكلفة التقديرية للرسوم الدراسية السنوية في رياض الأطفال الحكومية 7,000 درهم للطفل الواحد (1,917 دولار أمريكي)[1]، ويتقاضى المعلمون وغيرهم من كادر الروضة رواتبهم من الحكومة.

وعلى التوازي، تُوجد في 123 روضة خاصة تُقدم خدمات الرعاية لعدد 31,559 طفلاً، 26,140 منهم من الأطفال الوافدين بمقابل 5,419 طفلا إماراتياً، وتُظهر هذه الأرقام الأفضلية الكبيرة لرياض الأطفال الخاصة حتى بين الإماراتيين. وعلى الرغم من أن الأبحاث في البلدان الأخرى أشارت إلى أن الجودة الأفضل وُجدت في النُظم الحكومية[2] إلا أن العديد من أولياء الأمور يعتقدون أن رياض الأطفال الخاصة التي تتقاضى رسوماً تتفوق في خدماتها على خدمة رياض الأطفال الحكومية. ويمكن أن يكون الاختيار مُتأثراً باعتبارات المُستويات الاجتماعية، وبالقيمة الممنوحة لتعلّم اللغة الإنجليزية، وفرص التعليم المُستقبلي (حيث تُغذي العديد من رياض الأطفال الخاصة مدارس خاصة لمرحلة التعليم الابتدائي). وبالنسبة لأولياء الأمور الإماراتيين الذين يحملون هذه القناعة ، فإن رياض الأطفال الخاصة بالوافدين تتمتع بميزة إضافية ، حيث تُتيح لأطفالهم تعلّم اللغة الإنجليزية من أبنائها الناطقين بها، وتضعهم برفقة أطفال آخرين يتحدثون الإنجليزية كلغة أم.

تُعدّ مُعدلات التحاق الأطفال الإماراتيين برياض الأطفال عالية وفقاً للمعايير العالمية وقد بلغ مُعدل التحاق الأطفال 96.8% من أطفال دبي في الفئة العمرية ما بين 4 و 6 سنوات، ذهبت منها 70.3% إلى الرياض الخاصة بينما التحق 26.5% من الأطفال بالرياض الحكومية (مركز دبي للإحصاء، 2009). لا يلتحق بالحضانات سوى 4.6% من الأطفال الإماراتيين في دبي، بينما يأخذ الأطفال الوافدون مُعظم المقاعد في كلتا الخدمتين متغلبين على الأطفال الإماراتيين بنسبة 8 إلى 1 في الحضانات، وبنسبة 3 إلى 1 في رياض الأطفال. وهنا مسألة تستدعي الاهتمام وهي المُستوى المنخفض للالتحاق بالرياض الحكومية والتي تخدم الأسر الإماراتية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بحسب ما نقله بعض المعلمين في تلك الرياض. كما إن معدلات الالتحاق تُظهر أن 3.2% من الأطفال الإماراتيين لا يخضعون لبرنامج روضة قبل دخولهم إلى المدرسة الابتدائية[3].

يُوفر الجدول أدناه معلومات أساسية حول توافر الوصول إلى خدمات رياض الأطفال والحضانات في دبي، وقد أسقطت الأرقام المتعلقة بجنس الطفل من هذا الجدول نظراً إلى أن أعداد الأطفال من البنين والبنات المستفيدين من هاتين الخدمتين متقاربة إلى حدٍّ ما في دبي إلى أن يصل الأطفال إلى المرحلة الثانوية. وفي الوقت الراهن، بدأت الفتيات بتخطي الأولاد وأصبحن أكثر ميلاً إلى استكمال دراستهن الثانوية والدخول بعدها في الدراسة الجامعية.

يمكن من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أن ندرك بان الوصول إلى الخدمات يكون أضعف بالنسبة للأطفال الإماراتيين في الفئة العمرية (1–4) مع أقل من 5% منهم ممن يلتحقون بالحضانات، وتُشير هذه النتائج إلى أن مُعظم الأمهات الإماراتيات هن ربات بيوت يعتنين بأطفالهن و/أو يعتمدن على مُساعدة من العاملات. وعلى الرغم من عدم توافر أرقام موثوقة حول مُعدلات توظيف الأمهات ممن لديهن أطفال تحت سن الرابعة وتحت سن السادسة، ربما يكون من المفترض في حال اتباع دبي أنماط التوظيف في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بأن يصبح معدل التوظيف لهؤلاء الأمهات أعلى بكثير من معدل توظيف النساء في دبي والبالغ 24.3% وتُشير خلاصة القول إلى الاحتمالية العالية لعودة أعداد كبيرة من الأمهات إلى العمل وتوفير رعاية منزلية لأطفالهن في عمر الحضانة من خلال إما ترتيبات من العائلة الكبيرة أو عن طريق توظيف عاملات دائمة في المنزل.

1 هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي، 2009

2 Cleveland, 2004

3 مركز دبي للإحصاء، 2009

الجدول 6: أعداد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال المُرخصة والحضانات في دبي

نوع الخدمة، عدد المراكز	العدد الإجمالي للأطفال المُسجلين	الجنسيات			نسبة الأطفال الإماراتيين من الأطفال المُسجلين	نسبة الأطفال الناطقين بالعربية من الأطفال المُسجلين	نسبة التحاق الأطفال الإماراتيين من بين أقرانهم في دبي
		إماراتي	عربي	أجنبي			
الحضانات الخاصة، (1-4 سنوات): 71 حضانة (مركز دبي للإحصاء 2007)	6,155	552	864	4,739	%8.96	%24.7	4.6 % من الأطفال الإماراتيين المستوفين لشروط الاستفادة من هذه الخدمة، على افتراض أن الالتحاق ممكن بعد تجاوز العام الأول من عمر الطفل، ولهذا فهي تُغطي الفئة العمرية (1-4) (متوسط الدفعات الجديدة = 3850×3)1
الرياض الحكومية (4-6 سنوات) (بيانات هيئة المعرفة 2009)	2,181	2,041	140	0	%93.6	%100	24.6% من الأطفال الإماراتيين المستوفين لشروط الاستفادة من هذه الخدمة (متوسط الدفعات الجديدة = 3850×2)
الرياض الخاصة (4-6 سنوات): بيانات هيئة المعرفة 2009/2008	31,559	5,419	4,215	21,925	%17.2	%30.8	70.4% من الأطفال الإماراتيين المستوفين لشروط الاستفادة من هذه (متوسط الدفعات الجديدة = 3850×2)

المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، إحصائيات مُجردة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2007، استبانة مُؤسسة دبي للمرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية 2009

توزيع الخدمات

يكمن الغرض من وراء تنظيم توزع الخدمات ووضع آليات لها، في كون التوزع الجغرافي لخدمات التعلم المبكر في دبي والمناطق المحيطة بها ما زال يعاني من عدم الوضوح. فرغم معرفة أماكن وجود الحضانات ورياض الأطفال، إلا أن مواقعها غير مرتبطة بالكثافة السكانية، أو أعداد الأطفال المؤهلين للاستفادة منها، أو الحالة الاقتصادية-الاجتماعية أو أعداد الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ونتيجة لذلك، لا تتوفر سوى أدوات قليلة للحكم فيما إذا كان الانتشار الحالي مطابقٌ للاحتياجات الراهنة، ونذكر على سبيل المثال، ما يتعلق بالزمن المُستغرَق أو المسافات الواجب قطعها للوصول إلى الخدمة المناسبة. ونسمع عن وجود عدد قليل من الحضانات في مباني المكاتب الضخمة أو في المناطق الجديدة في دبي. ويشكل قرب الخدمات من المنازل مسألةً مهمةً للأُسر التي لديها أطفالٌ صغارٌ جداً، كما إن له مضامين صحية للأطفال الرضع والأطفال تحت عمر السنة، والذين لا يفترَض نقلهم في الزحام المروري الشديد بصورة يومية.

في الطَّريق، لاح صَوْتٌ ضَعيف.

قال الأَرْنَبُ البَرّي،

وهُو يَنْظُرُ نَحْوي:

«ساعِدْني أَيُّها القِرْدُ اللَّطيف».

«لقد عَلِقَتْ قَدَمي في الحُفْرَة،

ولِلْخُروجِ مِنْها... أَحْتاجُ إِلى القُوَّة،

فأَنا أَحْمِلُ الجَزَرَ لأَوْلادي.

الفصل الرابع

جودة خدمات الطفولة المبكرة

جودة خدمات الطفولة المبكرة

جوانب الجودة

ضمن محاولة تقييم منظومات الطفولة المبكرة، تبرز جوانب مختلفة يمكن تفحصها[1]، وهي على سبيل المثال:

جودة الحوكمة: تُشير إلى نوع ومستوى الاهتمام الذي تحظى به سياسة الطفولة من خلال التشريعات والترخيص والحوكمة والتمويل على المستوى الوطني.

جودة النظام أو البرنامج: من منظور الأنظمة، يتم ضمان الجودة من خلال الصياغة الواضحة وفرض التشريعات والمتطلبات والمعايير. ويمكن لمعايير البرنامج أن تُحدد جودة البيئة المادية للأطفال الصغار (من مبانٍ ومساحة وساحات خارجية ومواد تربوية)، ومستويات جودة وتدريب الكادر، والمنهاج المناسب الذي تمت تجربته على نحوٍ ملائم ليغطي كافة الجوانب الواسعة لتطور الأطفال، ونسبٍ مقبولة بين الأطفال والكادر، وظروف عمل وتعويضات مناسبة للكادر.

التفاعل أو جودة العمليات: رغم الاعتقاد السائد لدى المعلمات والكثير من خبراء الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بأن جوهر الجودة يكمن في المحتوى التعليمي والممارسة في المراكز، إلا أن معظم الأبحاث تؤكد على أن جوهر الجودة يكمن في جودة العلاقات الاجتماعية والبيداغوجية بين المربي والطفل، إلى جانب المحتوى التعليمي للمركز.[2]

الجودة العملياتية: يتم ضمانها عبر إدارة المركز، وتُركز على الاستجابة للحاجة المحلية وتحسين الجودة وبناء فريقٍ فعال. وتشتمل الجودة العملياتية على التخطيط الدائم على مستوى المركز وغرفة الصف، والفرص المتاحة للكادر للمشاركة في التنمية المهنية والوظيفية المستمرة، والوقت المسموح لمراقبة الأطفال، والتقييمات والتوثيق، وتوفير الدعم لأداء الكادر من خلال المرافقة والإرشاد.

جودة مخرجات الأطفال أو معايير الأداء: تعد المخرجات الإيجابية للأطفال هدفاً رئيسياً لبرامج التربية لمرحلة الطفولة المبكرة في كافة الدول. وتنشأ الفروق بين الدول حول المخرجات المرجوة، حيث تمتاز كل من فرنسا والدول الناطقة بالإنجليزية (عدا نيوزيلندا)، والدول التي تتبنى أسلوب «الجاهزية للمدرسة» بأسلوب مخرجات الأطفال الذي يُوفر المهارات اللغوية والرياضية والمنطقية.

معايير بيئة التعلم

تكتسي جودة البيئة المادية أهميةً عند الحديث عن صحة الأطفال الصغار وتنشئتهم وتعلمهم، حيث يجب أن تكون المباني، وتنظيم المساحات الخارجية والداخلية، والألعاب والمواد التربوية الموجودة ضمن الترتيبات المعدة للأطفال، مناسبة لأعمارهم واحتياجاتهم التنموية. وتمتلك معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية معايير جيدة، تراعي وجود مبانٍ جديدة، في حين تكون المباني الملحقة بالمدرسة قديمة في الغالب، وتعاني من التخطيط الرديء وعدم توفر مساحة كافية لأعداد الأطفال الذين يشغلون غرف الصف. وعلى سبيل المثال، وأثناء تقييم برامج الطفولة المبكرة في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، صادف الفريق خدمات للطفولة المبكرة في قاعات الكنائس، وطوابق المواقف، وغيرها من المباني غير المخصصة لهذا الأمر، والتي لم تحصل للقيام بعملها سوى على ترخيصٍ من مفتشي السلامة من الحرائق.

1 انظر على سبيل المثال، Tietze & Cryer, Myers 2004، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2006

2 انظر على سبيل المثال AAP/APHA, 2002؛ NICHD, 2004؛ Rutter et al, 2003

بإلقاء نظرة على قطاع رياض الأطفال الحكومية في دبي، نجد بأن مباني رياض الأطفال في دبي تتوفر على نطاق أوسع من الكثير من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ورغم غياب قانونٍ يضع شروطاً للعدد المطلوب من الأمتار المربعة المخصصة لكل طالب في رياض الأطفال الحكومية، فمن حيث الممارسة، تشترط الإرشادات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم لصفوف رياض الأطفال مساحةً لا تقل عن 100 متر مربع.[1]

وفي رياض الأطفال الحكومية التي جرت زيارتها، تبدو هناك حاجة لإجراء مراقبة دقيقة لهذه المواصفات. وتتسم المباني بكونها فسيحةً ومجهزةً على نحو جيد، وتشتمل على مكتبات وغرف مصادر وساحات خارجية مُظلَّلة وغيرها. وتتوفر المواد التعليمية والألعاب بكثرة، رغم ملاحظة أحد أعضاء فريق الرقابة أنه ليس بإمكان الأطفال على الدوام الوصول بحرية إلى المواد، كما يحصل مع الأعمال الجماعية التي توجهها المعلمة. وعلاوة على ذلك، بدت المواد والدمى البلاستيكية وكأنها تتغلب على الأعمال الأكثر إبداعا والتي تستخدم وتستكشف المواد الطبيعية، وتنطبق هذه الملاحظة على القطاع الخاص أيضاً.

وفي القطاع الخاص، لا يتم على الدوام منح تمويل كافٍ لمباني الحضانات ورياض الأطفال، وبالأخص لمرافقها الخارجية، إلا أن تلك التي تمت زيارتها كانت بمستوى مقبول، وحظيت إحداها بتمويل جيد. وتناول النظام الداخلي السابق للمدارس الخاصة بالتفصيل المتطلبات المادية لرياض الأطفال، فقد ورد فيه: "يجب ألا تقل مساحة كل غرفة عن 30 قدم مربع، ويجب تخصيص مساحة لا تقل عن 1.5 قدم مربع لكل طفل".[2]

وتختار رياض الأطفال الخاصة في دبي المناهج التي ترغب في تطبيقها بشرط حصولها على الموافقة المطلوبة، في حين أن المناهج المعتمدة في الحضانات لا تخضع حتى الآن لموافقة أي جهة حكومية. وتشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 13 منهاجاً متبعاً في دبي تأتي من دولٍ مختلفة.

1 يستند ذلك إلى إرشادٍ مفاده وجوب تخصيص 4.5 قدم مربع على الأقل لكل طالب، مع الأخذ في الاعتبار إرشادات الوزارة التي تفيد بعدم السماح لأكثر من 22 طالباً في الروضة الحكومية.

2 التشريع التنفيذي للقانون الاتحادي رقم 28 لعام 1999. قرار وزاري رقم 4592 لعام 2001

اللغة العربية والثقافة الوطنية

من العناصر المهمة في المنهاج يأتي السؤال حول اللغة المستخدمة في المراكز. وباستثناء حالات قليلة، فإن الإنجليزية هي اللغة التي تستخدمها المعلمات في الحضانات ورياض الأطفال الخاصة في دبي، وذلك على افتراض بأن الانغماس الكامل في اللغة الأجنبية يعد مناسباً للتطور اللغوي في هذا السن. وأكثر من 90 % من كوادر الحضانات هم من الوافدين، ولا تزيد نسبة العرب منهم عن 5.4 % مما يدفع للاعتقاد بأن تطور الأطفال في اللغة العربية هو موضع إهمال. ونظراً لعدم اتباع الحضانات مناهج معتمدة من جهة حكومية، لا تحظى تغطية اللغة العربية والثقافة الوطنية بالاهتمام الكافي.

الشكل 2: اللغات المستخدمة في حضانات دبي

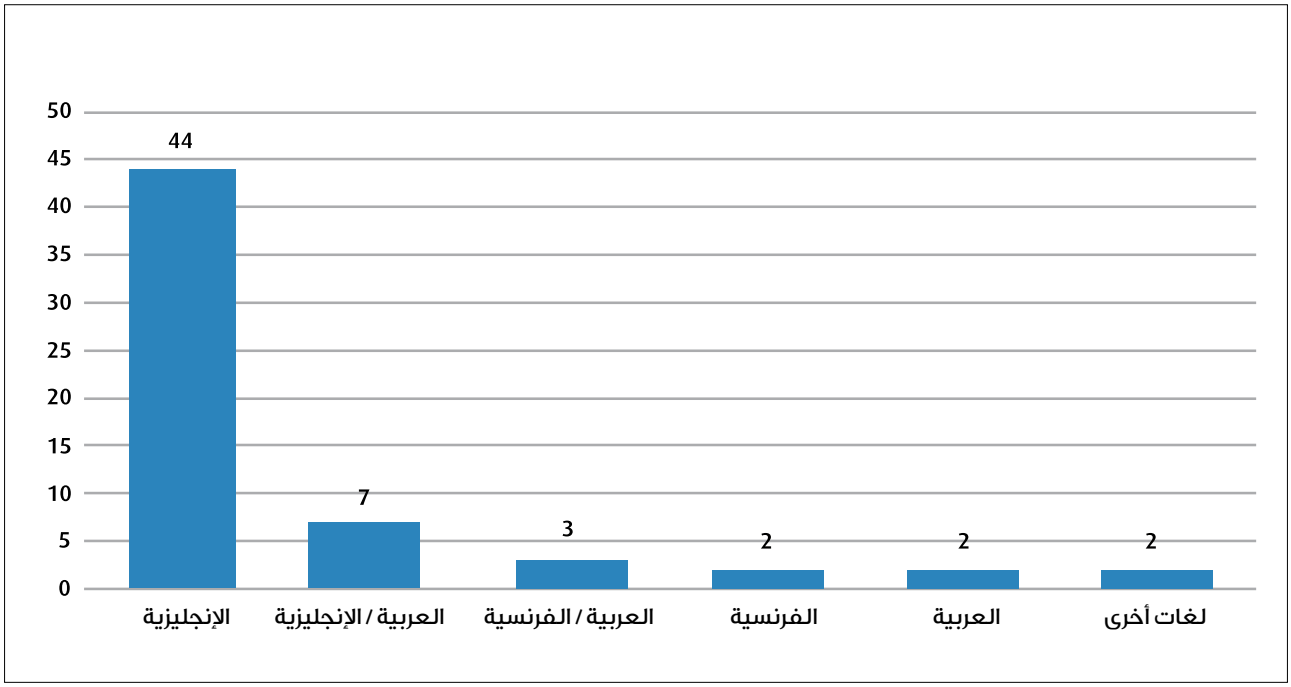

المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، 2009

بناء ثقافة الجودة

يمكن الارتقاء بمستوى الجودة ضمن منظومة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى حد كبير، عبر ثقافة التطوع لتحسين الجودة. ويمكن دعم مثل هذه الثقافة عن طريق التنسيق بين المناطق، من خلال: التوثيق، والممارسات التي تتيح التأمل، والتقييم الذاتي، والتقييم التكويني، ومحاولات الحصول على الاعتماد، علاوةً على استخدام أنظمة التقييم الحساسة. وغالباً ما تقود هذه الممارسات إلى سعي المراكز للحصول على الاعتماد أو غيرها من علامات الجودة.

وكما ورد في النقاش حول الترخيص، يعد الاعتماد عملية تطوعية تقترحها سلطةٌ حكومية أو جمعيةٌ مهنية على مزودي الخدمات، بهدف مساعدة المراكز على تحقيق معايير أعلى في المجالات الرئيسية لخدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وعادةً ما تستخدم عمليات الاعتماد معايير الترخيص كنقطة البداية، ويوفرون بعض الإضافات في جوانب محددة والتي تؤكد نتائج البحوث أنها تعطي نتائج إيجابية لدى الأطفال. وعلى سبيل المثال، قد تختار أدوات الاعتماد سياساتٍ وإجراءاتٍ إدارية، ومرافق، ومؤهلات الكادر وتعويضاته، وفرص التطوير

المهني، ونسب الأطفال إلى الكادر، ومشاركة ولي الأمر/الأسرة، كجوانب يمكن أن تشهد مستوى أفضل من الالتزام. ويتم بعدها منح المراكز اعتماداً أو علامة جودة لتحقيقها مستويات أفضل في هذه الجوانب.

وخلال العامين الماضيين باشرت رياض الأطفال في دبي رسميا بإجراء عملية التقييم الذاتي، وذلك نتيجةً لتجربة الرقابة التي خاضوها مع جهاز الرقابة المدرسية في دبي. وإضافةً إلى قيامها بالتقييمات الذاتية، فقد جرى إدخال بعض مقاييس المراجعة الذاتية في الممارسة اليومية للمعلمات، مثل التقييم الذاتي للتخطيط اليومي والأسبوعي. كما حصلت مديرات رياض الأطفال الحكومية في دبي على تدريب خلال العام الدراسي 2009 – 2010 ضمن ورشة عمل استمرت على مدى 9 أيام، حول التقييم الذاتي والتخطيط للتطوير الذاتي. وعلاوةً على ذلك، تبرز مبادرة مؤسسة دبي للمرأة من بين الأمثلة المتميزة على مبادرات الجودة، والتي جاءت لتشجيع المزيد من معايير البرامج الأكثر إلحاحاً في الحضانات، وذلك من خلال نشر معاييرها الوطنية المتميزة حول رعاية الأطفال.[1]

الاهتمام بأولياء الأمور

من المؤشرات القوية على جودة منظومة الطفولة المبكرة، يأتي الاهتمام الذي تُوليه بأولياء الأمور، وبالأخص الأمهات. ولطالما كان التعليم خلال سن ما قبل المدرسة في العالم العربي هو مسؤولية المرأة بشكل كامل تقريباً، ومن الأسلم التفكير بالحاجة لقيادات نسائية لتحقيق تطوراتٍ في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة[2]. وتواجه النساء تحدياتٍ خاصة، تتمثل في سعيهن لتحقيق الذات، والتوفيق بين الأمومة والمسؤوليات المهنية. ونتيجةً لذلك فإن الاهتمام بأولياء الأمور يأتي ضمن ثلاثة مناحٍ مختلفة هي:

دعم الوالدين وبالأخص الأمهات: توفر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشكل عام إجازاتٍ تعويضية للوالدين، وخدمات الطفولة المبكرة، وحوافز لإيجاد وظائف مواتية لظروف العائلات.[3]

تثقيف أولياء الأمور بدورهم: يتم إعطاؤها في الغالب من خلال مساقات مباشرة، إلا أنها تتوفر أيضاً بأشكال أخرى مثل الكتيبات، وشبكات المعارف، والمساقات ذات الصلة في المدارس الثانوية، ومواقع الإنترنت، والرسائل التي يتم بثها عبر الراديو والتلفزيون. وتظهر كفاءة أولياء الأمور بشكل واضح في معرفتهم بالرضاعة الطبيعية، والتغذية، والصحة والعادات الصحية، والاحتياجات النفسية للطفل، والتربية والتنشئة الاجتماعية، بما في ذلك تأديب الطفل[4]، واللعب والتعلم، وفي تجنب الإهمال والإساءة أو تجنب البيئات العائلية المليئة بالضغوط.

إشراك أولياء الأمور في تعلم الأطفال: يمكن لمراكز الطفولة المبكرة إشراك وتحفيز أولياء الأمور للاستثمار في تعلم أبنائهم وتنشئتهم الاجتماعية، وبالأخص خلال مرحلة الطفولة المبكرة.

1 مؤسسة دبي للمرأة، 2009

2 نظرة إلى قيادة المرأة العربية 2009-2011، مؤسسة دبي للمرأة، الإصدار الأول، 2009

3 Esping-Andersen et al., 2002

4 غالباً ما يشكل انضباط الطفل قلقاً لأولياء الأمور. وقد ينشأ ذلك عن عدم إدراكهم لأساليب نمو الطفل/الرضيع،كحب الاستطلاع والرغبة في استكشاف العالم من حوله... وتكون النتيجة تقييد حرية الطفل. ويميل أولياء الأمور مع الأطفال الأكبر سناً إلى استخدام الأوامر القاسية أو حتى فرض العقوبات، عوضاً عن قيامهم بتأديب الطفل من خلال أسلوبٍ حليم يقدم لهم الشروح والأسباب.

الصندوق الثاني – روابط بين البيت والمدرسة في روضة الأنوار

تشكل روضة الأنوار في دبي مثالاً على مدرسةٍ تمكنت من الوصول إلى أولياء الأمور لتحسين فرص التعلم لأبنائهم. وقد اتخذت الروضة عدداً من الخطوات لتشجيع أولياء الأمور على الاهتمام بما يتعلمه أبناؤهم، ومواصلة التعلم في البيت. وبغرض إعلام أولياء الأمور بما يتم العمل عليه حالياً ضمن غرفة الصف، فقد جرى وضع مخطط مرئي للمنهاج التعليمي وخطط الحصص الدراسية في مدخل الروضة. كما إن هناك صندوق اقتراحات يحظى باستخدام جيد، ويتم عرض أخبار المدرسة والمجتمع بشكل بارز في مختلف أرجاء المدرسة. ويؤدي ذلك إلى جانب توفر قرص DVD يتم تحديثه باستمرار حول مناسبات المدرسة وأنشطة الصفوف، إلى ضمان بقاء أولياء الأمور على اطلاع دائم حول ما يجري في المدرسة.

ويتم الترحيب بأولياء الأمور في غرف الصف أيضاً، ويتم تشجيعهم على المجيء إلى المدرسة مع أطفالهم، والمشاركة في إحدى الحصص الدراسية أو القيام بجولة في المدرسة. وتمتلك المدرسة قاعدة بيانات بمهارات أولياء الأمور ومواهبهم، يمكنها الاستفادة منها في المناسبات الخاصة وورش العمل التي يديرها أولياء الأمور. كما زار الأطفال منازل الطلبة الآخرين ليتعلموا التنوع القائم في القيم العائلية كجزء من وحدة دراسية تُدعى "العائلة". وعلاوةً على ذلك، تدعم المدرسة عائلات الأطفال من خلال شبكة من أولياء الأمور شكلتها لتكون على استعداد لمساعدة العائلات التي تعاني من ظروف شخصية صعبة.

المصدر: جهاز الرقابة المدرسية في دبي، 2009.

وتعد العائلات الإماراتية تقليديةً في أسلوب تعاملها مع الأطفال، فالعائلات كبيرة الحجم وتشعر الأمهات فيها بأن من واجبهن البقاء مع أبنائهن في سنواتهم الأولى. أضف إلى ذلك، بأنه قد تتوفر لديهن الوسائل لتوظيف الخادمات، والحصول على مساعدتهن في مهام تربية الأطفال، إلا أن ذلك يُثير عدداً من القضايا:

المرأة في وقتنا الراهن أكثر تعليماً مما كانت عليه في خمسينيات القرن الماضي، مما يُوجد رغبةً لدى الكثيرات من الشابات لشغل الوظائف والمساهمة في تنميتهن الشخصية وفي المجتمع من خلال العمل مقابل أجر خارج المنزل، وتمنح اقتصاديات الخدمات التي نعيش فيها هذه الفرصة للنساء. وفي الواقع فإن مشاركتهن الضعيفة في سوق العمل يشكل خسارةً كبيرةً لاقتصاد دبي.

توظيف عاملات المنازل للمساعدة في تربية الأطفال، وقد تم في مراتٍ عديدة إثارة مسألتين حول هذا الوضع، تفيد الأولى بأن الأطفال الرُضع والأطفال الصغار يمضون معظم وقتهم في ظل رعاية العاملات، فيما تُفيد الثانية بأن معظم العاملات هن من غير الناطقات بالعربية، ولم يحصلن سوى على قدرٍ قليل من التدريب في تربية الأطفال.

لم تعُد تحظى الأُسر الإماراتية بالقدر نفسه من الاستقرار الذي كانت تنعم به في الماضي، فمعدلات الطلاق أصبحت عالية، كما إنه من الممكن لمختلف العلل التي تُضعف أداء الأُسر في الغرب أن تستمر في الازدياد هنا أيضاً. والسلطات الإماراتية على إدراكٍ تام بضرورة توفير المزيد من المعلومات اللازمة لأولياء الأمور وتثقيفهم بدورهم.

في الوقت الراهن، تبرز الحاجة لتطوير مستوى نشر المعلومات حول الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، خاصةً بعد أن أظهرت الأبحاث العلمية الأخيرة مدى الأهمية البالغة للتنمية المبكرة. ويمكن أن يستفيد أولياء الأمور في دبي والإمارات بشكل كبير من برامج التوعية الحكومية في هذا المجال.

الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة

غالباً ما يشير المصطلح "أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة" إلى فئتين من الأطفال هما: الأطفال ذوي الإعاقة الجسدية أو الذهنية أو الحسية، والأطفال الذين لديهم احتياجات تعلم إضافية، ناشئة عن خلل وظيفي عائلي، أو سلبيات اقتصادية – اجتماعية، أو من عوامل ثقافية أو متعلقة باللغة.

وتعد المشاركة الأبوية مرغوبة في كافة البرامج المعدة للأطفال الصغار، لكنها تكون مرغوبة بالأخص في البرامج التي تضم أطفالاً من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. كما تطبق مراكز الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة التي تستقبل أطفالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، اتفاقيات تعاون مع مؤسسات المجتمع التي تُعنى بالخدمات الصحية والاجتماعية، وهو نشاطٌ يتطلب الخبرة والمزيد من الاستثمار في الوقت.

وتعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية فتح خدمة مجتمعية مخصصة للأطفال ذوي الإعاقات في دبي. وستحظى هذه الخطوة بترحيب كبير من العائلات التي لديها أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وستجلب مزيداً من الخبرة اللازمة في هذا الميدان. وعلاوةً على ذلك، ستقوم الوزارة بترخيص كل الحضانات لقبول أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، بشرط قيامها أولاً بتوظيف متخصص بالتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة. وبالنسبة لقطاع المدارس ورياض الأطفال، أصدرت وزارة التربية والتعليم في عام 2009 دليلاً بخصوص استقبال الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في رياض الأطفال والمدارس. كما يقدم مركز دبي للصحة الاجتماعية مجموعةً من خدمات الدعم والعلاج النفسي، بما في ذلك مساعدة الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتبقى مسؤولية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة هي من التحديات التي تواجه العديد من الدول. ورغم أن قوانين الدولة أوسياسة الحكومة قد تسمح بالتحاقهم في الخدمات المتوفرة للعامة، إلا أن الموقف الرسمي قد لا يكون مدعما بخطة تمويل وطنية تلبي دمجهم الممنهج والملائم في الخدمات العامة لمرحلة ما قبل المدرسة، وباستثناء عدد قليل من الدول، يكون الدعم المتوفر لهؤلاء الأطفال وذويهم غير منتظم وغير كاف ولا يسمح بالدمج[1].

ويحتاج الدمج الناجح إلى الاهتمام بتنظيم وإدارة ترتيبات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وبالأخص تعديل المباني لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة الحركية، وتوظيف وتخصيص كادر متخصص، وتنظيم أكثر مرونة لأحجام المجموعات والغرف اللازمة للجلسات المتخصصة. ويتطلب الدمج أيضاً مناهج وأساليب تربوية متجاوبة، مثل عمليات تخطيط أكثر كثافة للفريق، وإدارة متأنية للفعاليات كمحاولة جادة من الكادر للتكيف باستمرار مع احتياجات التعلم التي تبرز لدى أطفال معينين. وتعد المشاركة الأبوية مرغوبة أيضاً في كافة البرامج المعدة للأطفال الصغار، لكنها تبدو أكثر أهمية في البرامج التي تضم أطفالاً من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. كما تنشئ مراكز التعلم لمرحلة الطفولة المبكرة التي تستقبل أطفالاً معاقين أو غيرهم من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، اتفاقيات تعاون مع مؤسسات المجتمع التي تُعنى بالخدمات الصحية والاجتماعية، وهو نشاطٌ يتطلب الخبرة والمزيد من الاستثمار في الوقت.

وفي دبي، ورغم التقدم الذي حققته مؤخراً وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة تنمية المجتمع، إلا أن توفير الرعاية المناسبة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ما تزال تشكل تحدياً. ولا يُعرَف العدد الدقيق لهؤلاء الأطفال، ومازالت هناك حاجة للقيام بالكثير من العمل، لضمان الاندماج المنهجي والمناسب لهؤلاء الأطفال في خدمات التعليم النظامي لمرحلة ما قبل المدرسة.

1 OECD, 2001

8 animals in a field.

الفصل الخامس

القوى العاملة في مراكز مرحلة الطفولة المبكرة

القوى العاملة في مراكز مرحلة الطفولة المبكرة

يتمتع الكادر الذي يعمل مع الأطفال بتأثير بارز في تعلمهم وتنميتهم في سن مبكرة. وفي الواقع، فمن بين كافة العناصر التي يمكن أن ترتقي بجودة ومخرجات منظومة الطفولة المبكرة، ربما يكون لجودة الكادر المستخدم التأثير الأكبر في هذا المجال.[1] وتُظهر الأبحاث باستمرار الروابط بين التدريب القوي للكادر ومستوى دعمه (بما في ذلك الأجور وظروف العمل المناسبة) علاوةً على جودة الخدمات.[2] وبشكل عام فإن الكادر الذي يتمتع بقدرٍ أعلى من التعليم الرسمي والتدريب المتخصص في الطفولة المبكرة، يُوفر قدراً أكبر من التفاعل القوي والداعم والذي يتسم بالتحفيز.

وخلافاً لما تُوصي به الأبحاث، يبقى التدريب المهني وظروف العمل للقوى العاملة في الطفولة المبكرة ضمن معظم الدول، بمستويات متدنية. وتوجد فروق واسعة بين مؤهلات الكوادر في رياض الأطفال ونظرائهم في الحضانات، حيث يمتلك الكادر العامل في رياض الأطفال شهادات جامعية، ويتقاضون رواتب مكافئة لمعلمي المدارس الأساسية. وفي المقابل، فإن لدى كوادر الحضانات خلفيات متنوعة، تتراوح بين انعدام التدريب وامتلاك تعليم مهني/ متخصص أو دبلوم.

الجدول 7: مواصفات الكادر التعليمي الذي يعمل في دبي ضمن خدمات التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة

المؤهل	الحضانات	رياض الأطفال الحكومية	رياض الأطفال الخاصة
شهادة جامعية (بكالوريوس) فما فوق	%44	%88	%67
دبلوم ما بعد الثانوية	%11.5	%12	%21
شهادة ثانوية	%26	--	%12
شهادة دون الثانوية	%18.5	--	--
الجنسية			
نسبة المواطنين	%0.8	%97	%2
نسبة الخليجيين والعرب	%9.5	%3	%27
نسبة الوافدين	%89	--	%70.5

المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، 2008؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، 2008

1 CQCO Study Team, 1995, OECD, 2006

2 Peters 2009 ،EPPE, 2004 ،EC Childcare Network, 1996 ،Bowman et al, 2000

كما يبدو من الجدول، يتمتع الكادر في رياض الأطفال الحكومية بمؤهلات أعلى. وتُظهر بيانات هيئة المعرفة والتنمية البشرية حول رياض الأطفال الحكومية الخمس عشرة، بأنه في عام 2008 كانت 12 % من المعلمات من حملة الدبلوم، و 88% من المعلمات حاصلات على درجة البكالوريوس، غالباً في تنمية الطفولة المبكرة.

وقد حصل كل الكادر على تدريب أولي في تدريس رياض الأطفال، إلا أن التدريب المستمر بحسب المديرات هو بمستوى غير مقبول، وذلك لافتقاره إلى التمويل. وفي قطاعي الحضانات ورياض الأطفال الخاصة، تعد المعايير العامة للتعليم عالية أيضاً، حتى أنه وللوهلة الأولى يمكن مقارنتها إلى حد كبير بالمؤهلات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

مضمون المؤهلات

عند النظر خارج منظومة رياض الأطفال الحكومية، تغدو المعلومات غير متوفرة حول مضمون المؤهلات التي تُصنِّفها المراكز على أنها بمستوى "الدراسات العليا". وعلاوةً على ذلك، فإن النقص في المؤهلات ذات الصلة قد يؤدي إلى سلبياتٍ لافتة في خدمات الطفولة المبكرة ضمن القطاع الخاص في دبي، ويساعد في شرح التنوع الواسع في الجودة الذي تمت معاينته في الاستبانة التي أجريناها. وفي الأنظمة القوية لرعاية الطفولة المبكرة، يُشترط حصول المعلمات الأساسيات على مؤهلات في مجال الطفولة المبكرة، وفي حال عدم امتلاكهن لمثل هذه المؤهلات، يتم إلزامهن بالانخراط في تدريبٍ يؤهلهن للحصول على شهادات مهنية، تُثبت استيعابهن الشامل للجانب النظري والعملي في تعليم الطفولة المبكرة. وتبدو الحالة مغايرة في القطاع الخاص بدبي، فعادةً ما تطلب إعلانات الوظائف لكبار المعلمات معلماتٍ من الناطقات بالإنجليزية، وحاصلات على شهادة أو دبلوم عالٍ في أي تخصص، إلى جانب "تمتعهن بخبرة في التعامل مع الأطفال الصغار". ومن دون الحصول على شهادات دراسية إضافية، أو على الأقل تدريبٍ قوي أثناء الخدمة، لن يتمكن هؤلاء الكوادر من تحقيق مستوى كافٍ من الجودة للأطفال الذين تحت رعايتهم. وقد يجدر الحذر أيضاً عند استخدام كلمة "معلم" ضمن السياق التعليمي، ففي معظم الدول وفي معظم المهن، لا يجري منح اللقب المهني قبل الحصول على شهادةٍ معينة أو إتمام عمليةٍ أخرى من التأهيل المتفق عليه.

رواتب الكادر

بالنسبة للكادر الذي يعمل في المدارس ورياض الأطفال الحكومية، تقوم وزارة التربية والتعليم بتعيين حملة درجة البكالوريوس فقط ضمن وظيفة معلم، بغض النظر عن المرحلة التي يُدرسون فيها، سواء كانت رياض أطفال أو صفوف أعلى. كما تضع وزارة التربية والتعليم حداً أدنى لرواتب المعلمين، والتي تختلف بين المعلمين المواطنين والوافدين. وتبدأ رواتب المعلمين المواطنين في القطاع الحكومي من 11,180 درهم (3,063 دولار) شهرياً، في حين يبدأ الراتب الشهري للمعلم الوافد من 8,360 درهم (2,090 دولار) شهرياً.

وفي رياض الأطفال الخاصة، يمكن إيجاد معلمات وافدات يتقاضين راتباً شهرياً يبدأ من 2,500 درهم، بحسب المسؤوليات الموكلة إليهن ومؤهلاتهن ونوع المدرسة (تُعطي المدارس العربية والهندية أدنى الأجور) والمنهاج الذي يتم تدريسه (تتقاضى معلمات منهاج البكالوريا الدولية والمنهاج البريطاني أعلى الأجور). على أية حال يتم توظيف هؤلاء المعلمات بموجب عقود، ويعدن إلى بلدانهن بعد انتهاء مدة العقد، ومن شأن هذه الممارسة إضعاف استمرارية العلاقات مع الأطفال الصغار، كما يمكنها أن تُصعِّب على المراكز بناء نواة فريقٍ متمرس. ولا تتوفر في قطاع الحضانات الخاصة معلومات رسمية حول الرواتب.

الجدول 8: مقياس الرواتب للمعلمين والمديرين في المدارس ورياض الأطفال الحكومية

الوظيفة	الراتب الأساسي (بالدرهم)	المزايا/البدلات (بالدرهم)	الراتب الشهري الإجمالي (بالدرهم)
معلم إماراتي مبتدئ	6,575	4,605	11,180 = 3,063 دولار
معلم وافد مبتدئ	4,850	3,510	8,360 = 2,290 دولار
مدير إماراتي مبتدئ	6,575	5,205	11,780 = 3,227 دولار
الراتب الأعلى للمدير الإماراتي	7,675	5,575	13,250 = 3,630 دولار

المصدر: قرار القانون الاتحادي رقم (11) لعام 2008 بخصوص الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية

الدعم والتدريب أثناء العمل

في منظومة رياض الأطفال الحكومية، يندرج تنظيم عملية التدريب أثناء العمل ضمن المسؤولية المالية لكل روضة على حدة. وبحسب المقابلات التي أجريناها[1]، فمن الصعب على بعض رياض الأطفال تولي مثل هذه المسؤولية، وذلك لعدم وجود بند صرف مخصص للتدريب في الميزانية. وغالب الرأي الذي تم التعبير عنه بأن المعلمات في رياض الأطفال الحكومية يفتقرن إلى توفر قدرٍ كافٍ ومنتظم من الدعم والتدريب أثناء العمل.

ويمثل التدريب أثناء العمل مشكلة أيضاً في رياض الأطفال والحضانات الخاصة، حيث تُترَك المسؤولية عن هذا التدريب لكل مركز من المراكز، مما قد يودي بها في الأنظمة الربحية إلى الإهمال. وبحسب اجتماع لإحدى المجموعات الحوارية حول الحضانات، لا تمنح سوى فئة قليلة من الحضانات حق التدريب أثناء العمل لكوادرها.

وتتوفر فرص التطوير المهني الخاص في دبي، وبالأخص في الجامعات والكليات، حيث تُقدم جامعة زايد برامج تطوير مهني للحضانات أو رياض الأطفال، يجري تفصيلها بحسب الطلبات الواردة. وفي معظم الأمثلة، يزور أعضاءٌ من الهيئة التدريسية للجامعات المركز لتقييم احتياجاته التدريبية، وتبعاً لذلك يتم تصميم برنامج تدريبي يجري الاتفاق عليه. كما تدمج جامعة زايد برامج تطوير مهني في برامجها الصيفية، فعلى سبيل المثال جرى في صيف 2009 الماضي عقد برامج دمج، تُغطي جوانب مثل التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، والمراقبة، والتقييم، وإدارة السلوكيات ضمن غرف الصف، ومفاهيم في مراعاة الفروق الفردية.

وتوفركلية دبي للطالبات (التابعة لكليات التقنية العالية) أيضاً وحدات دراسية للتطوير المهني للحضانات ورياض الأطفال. كما أن هناك مركز مونتيسوري الخليج، والذي يُوفر برامج للمعلمين للحصول على شهادات ليصبحوا معلمين مؤهلين في منهاج مونتيسوري. كما تعمل بعض مجموعات التدريب الخاصة الصغيرة، مثل Early Years Educational Services والتي تقدم وحدات تدريب معتمدة من مؤسسات تدريب في دول أخرى.

التوفر المستقبلي لكوادر العمل

بعيداً عن الحضانات ورياض الأطفال الخاصة التي تقوم بالتوظيف عادةً من خارج الإمارات، هناك مجموعة متزايدة من الخريجين في دراسات الطفولة المبكرة ضمن دبي نفسها، وذلك من بعض جامعاتها وكلياتها، ففي كلية

1 مقابلات نظمتها هيئة المعرفة والتنمية البشرية سنة 2009 مع مجموعة من مديرات رياض الأطفال

دبي للطالبات، هناك 28 طالبة مسجلين في برامج الطفولة المبكرة، تم تقسيمهم تبعاً للسنوات المختلفة للبرامج. وستتخرج الدفعة الأولى المكونة من 12طالبة في يونيو 2010. أما في جامعة زايد، فسيتخرج 15 طالبةً من برامج الطفولة المبكرة في عام2010. إلا أنه وبحسب المعلومات المتوفرة، لا يعتزم معظم الخريجين الإماراتيين العمل في غرف الصف ضمن تواصل حقيقي مع الأطفال، وإنما يرغبون العمل في وظائف إدارية عليا في ميدان الطفولة المبكرة.

الإماراتيون وخدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

ينخفض معدل العمل لدى المواطنين الإماراتيين بشكل لافت عن نظيره لدى الوافدين، فقد وصل معدل العمل بين المواطنين الذكور إلى 69%، مقابل 96.3% بين الوافدين. ورغم التحسن السريع في هذا المعدل، يبدو الوضع لدى الإناث أقل إيجابيةً، فلا يزيد معدل المواطنات العاملات (في الفئة العمرية التي تستطيع العمل) عن 24.3% (معظمهن في القطاع الحكومي) مقارنةً بمعدل 45.6% للوافدات العاملات.[1]

وفي الوقت نفسه، هناك مجالٌ وحاجةٌ كبيرة لتوظيف المواطنات من غير حملة الشهادات الجامعية في قطاع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي المدارس الثانوية للبنات، لا تزيد نسبة الكوادر من المواطنات عن النصف، في حين تقل نسبة المواطنات في قطاع الحضانات عن 1%. ولا يمثل ذلك مفاجأة، فالرواتب والآفاق المهنية وظروف العمل لا تتمتع في التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة بالجاذبية نفسها المتوفرة في القطاعات الحكومية الأخرى، ومع ذلك تحتاج كافة الدول إلى معلمين من مواطنيها. وبالحديث عن مبررات توظيف المواطنات في قطاع التعليم نجد بأنها تتجاوز إلى حد كبير معدلات توظيف المواطنات في القطاعات الأخرى، وترتبط بالجودة العالية لقطاع التعليم. فإن تم توظيف المواطنات على سبيل المثال في التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة، يمكن لهنَّ المساهمة في ضمان تحقيق الأهداف الحكومية المهمة في التعليم، وبالأخص في:

حماية الثقافة الوطنية واللغة العربية وتطويرهما.

تأمين الاستمرارية للأطفال الصغار، فالتعاقد الحالي لمدة عامين مع كوادر من الوافدات قد يُضعف من حاجات الأطفال للأُلفة والمودة، ومدى ثقتهم في العلاقات مع الكبار.

دعم التخصصات الجديدة مثل تدريس ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الاستشارات للمدارس والعائلات، والتعليم المجتمعي، علاوةً على أبحاث الطفولة المبكرة.

المنهاج

ومن المعتاد أن تحدد مناهج الطفولة المبكرة المخرجات المناسبة التي يسعى لتحقيقها الأطفال في سن معينة، والتي تغطي كافة الجوانب الواسعة من تنمية الطفل (التنمية الصحية والبدنية، والتنمية العاطفية–الاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية والقيم، والتنمية المعرفية والفنية). وستشتمل المناهج أيضاً على برنامج من فعاليات التعلم لمساعدة الأطفال في الوصول إلى تلك الأهداف. ويجب أن يتم دعم المنهاج عادةً عن طريق توفير تدريب محدد للمعلمات، وربط المنهاج بنظام مناسب من الدعم والرقابة الخارجية. وإن كان المنهاج يمثل منهاجاً وطنياً، فيجب أن يشتمل أيضاً على تركيزٍ على اللغة والثقافة الوطنية.

1 كما تعد معدلات عمل الوافدات متدنية جداً، إذا ما قورنت بالمعدلات المسجلة في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الإماراتية، 2007

وفـي رياض الأطفال الحكـومية ورياض الأطفال الخاصة العربية، يتم اسـتخدام المنهاج الـوطني الإماراتي لرياض الأطفال. وتتمتع رياض الأطفال والحضانات الخاصة بحرية اختيار المناهج التي تراها مناسبة، بشرط أن تكون هذه المناهج حاصلة على الموافقة المطلوبة. أما عن مشـكلة عدم امتلاك منهاجٍ وطني يتولى توحيد الممارسـات فـي المراكـز وحماية اللغـة العربيـة والثقافة الإماراتيـة، فيمكن التغلب عليهـا من خلال صياغة ونشـر إطار عمل وطني أو محلي للتعليم المبكر.

وباستثناء حالات قليلة، تعد الإنجليزية هي لغة التدريس في الحضانات، وتعمل الكثير من الحضانات على افتراض أن الانخراط الكامل في اللغة الأجنبية مناسبٌ للتطور اللغوي في هذا السن، ونتيجةً لذلك، لا يتم إعطاء الأولوية لتطـور الأطفـال في لغتهم الأم. وفي موازاة ذلـك، ونظراً للأهمية التي يحظى بها تدريـس اللغة الإنجليزية لدى أولياء الأمور في دبي، فمن الجدير السماح لرياض الأطفال الـوطنية بتوظيف معلمات لغةٍ إنجليزية من الناطقين بها للقيام بهذه المهمة.

بعض الاستنتاجات:

يجـب إعطـاء أهمية للرعايـة والتربية في مرحلة الطفولة المبكـرة، بناءً على الأدلة التي توافـرت في هذا التقرير، كما يجب الاهتمام بما يلي:

وعـي كافـة الأطـراف المعنيـة بالأهميـة البالغة التـي تمثلها المراحـل الأولى من حيـاة الطفل في تطـور الفرد والمجتمع.

تعاون جميع الأطراف المعنية لتحقيق مستوى الجودة المطلوب في رعاية وتربية الطفولة المبكرة.

إيجـاد منتـدى للحـوار بين كافة الأطراف المعنية، من شـأنه توفير فـرص كبيرة لبناء إطار عمـل يقوم على أفضل الممارسـات العالمية، فبذلك ستستفيد الهيكلية وأسـلوب الحوكمة المتبعين حالياً في قطاع الرعاية والتربية فـي مرحلـة الطفولة المبكرة في دبي، مـن المعرفة والخبرة والموارد المتوفرة لدى هذه الأطراف المشـاركة في الحوار.

المراجع